الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **٤٢**
الأربعاء ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/65/53)

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/65/53/Add.1)

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/65/53/Corr.1)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في إطار هذا البند، جرى تعميم التقرير السنوي الصادر عن مجلس حقوق الإنسان في الوثائق A/65/53 و A/65/53/Add.1 و A/65/53/Corr.1.

وفيما يتعلق بهذا البند، أود أن أذكر بأن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المنعقدة في ١٧ أيلول/سبتمبر، في جملة أمور، أن تنظر في البند ٦٣ من جدول الأعمال في الجلسة العامة وفي اللجنة الثالثة مع الفهم بأن تنظر الجمعية في جلسة عامة في التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان عن أنشطته للعام.

ونكرس مناقشة اليوم لعمل مجلس حقوق الإنسان خلال دورته الأخيرة. ويسرني أن أرحب بيننا بوجود رئيس مجلس حقوق الإنسان، سعادة السفير سيهاساك فوانغكيتكييو، الذي سيقدم بعد قليل التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان (A/65/53) وإضافته (A/65/53/Add.1).

فالوثائق المعروضة علينا اليوم وتلك التي أشرت إليها من فوري تتناول عددا كبيرا من المسائل المتصلة بأي موضوع أو حالة لأي بلد بعينه وتعكس بالتالي التنوع والثراء اللذين ينطوي عليهما عمل المجلس ومناقشاته. ويتضمن التقرير كذلك الوثيقة الختامية للاستعراض الدوري الشامل لأكثر من ٦٠ بلدا.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم تلك القرارات والمقررات اعتمدت بالإجماع. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر السفير فوانغكيتكيو وسلفه السفير ألكس فان موفين على ترؤسهما المجلس وعلى دورهما الرئيسي في تهيئة جو بناء وضمان أن يسير العمل بصورة سلسة.

قبل افتتاح المناقشة أود أن إبداء ملاحظتين: أولا، إن التقرير الموضوعي الذي سنناقشه اليوم يؤكد على أهمية حقوق الإنسان بوصفها الدعامة الثالثة لمهمة الأمم المتحدة،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

إلى جانب تعزيز السلم والأمن والتنمية. وهذه الدعائم مترابطة ويعزز بعضها بعضا، لذلك من الضروري أن يتم إحراز التقدم في جميع هذه المجالات. وفي هذا الصدد، يعد إنشاء مجلس حقوق الإنسان، الذي مضى عليه الآن خمس سنوات، أداة فعالة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، دونما تمييز من أي نوع وبصورة عادلة ومتكافئة، وفي تعميم الوعي بحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة.

بينما نقدر هذه المساهمة الحيوية – وهذه ملاحظتي الثانية – من المهم الآن استعراض عمل المجلس وأدائه، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١. ويجب إجراء هذا الاستعراض مع مراعاة ولاية المجلس الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بغية زيادة تحسين أداء المجلس وبالتالي إجراء التعديلات العملية اللازمة. واعتزم إكمال هذه العملية خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وهذا الأمر يقتضي تعاونا فعالا بين جنيف ونيويورك وأنا مسرور للالتزامات التي تم التعهد بها في هذا الخصوص.

وآمل أن تؤدي مناقشتنا اليوم إلى مساهمة بناءة نحو تعزيز حقوق الإنسان وتلبية ولاية مجلس حقوق الإنسان.

وأعطي الكلمة لممثل تايلند، الذي يشغل كذلك منصب رئيس مجلس حقوق الإنسان.

السيد فوانغكيتكيو (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): هذا شرف وامتياز لي أن أخاطب الجمعية اليوم. وقبل أن أبدأ عرضي، اسمحوا لي أن أهنئكم سيدي، على انتخابكم وأن أعبر عن أطيب تمنياتي لكم بالنجاح في منصبكم. وإتباعا للتقليد الذي سنه أسلافي الموقرون، سأقدم اليوم إلى الجمعية العامة التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١.

ولكن كما قد تدرك الدول الأعضاء سلفا، يمر مجلس حقوق الإنسان بتجربة هامة في هذا العام، تتمثل في استعراض عمله وأدائه ووضعه وفقا للولاية الصادرة بموجب القرار ٦٠/٢٥١. لذلك، سيتطرق عرضي اليوم أيضا لاستعراض المجلس. وعلى وجه الخصوص أود أن أطلع الدول الأعضاء على التقدم الذي أحرز في إطار الفريق العامل الحكومي الدولي الأول المعني باستعراض وأداء مجلس حقوق الإنسان، الذي انعقد في جنيف في الأسبوع الماضي. وبمجرد أن تكتمل عمليتنا في جنيف – في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه من العام المقبل – فإنها ستدخل في عملية استعراض مستقلة لكنها تكميلية تقوم بها الجمعية العامة عن وضع المجلس.

ويشمل التقرير الذي قدم إلى الجمعية اليوم الدورة الرابعة للمجلس، ابتداء من جلسة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠، في نطاق رئاسة سلفي السفير أليكس فان ميوفين الممثل الدائم لبلجيكا، فضلا عن الإضافة التي تشمل معظم الجلسة الأخيرة في أيلول/سبتمبر في إطار رئاستي.

وفي أثناء فترة التقرير، استوفى المجلس ولاياته الرامية إلى النهوض بعملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عبر مختلف الوسائل.

أولا، قام المجلس الآن من خلال الاستعراض الدوري الشامل باستعراض حالة حقوق الإنسان في ١٢٧ بلدا – أي ما يمثل ثلثي – الدول الأعضاء. ويمكن أن أفيدكم بأن المجلس قد كفل نسبة ١٠٠ في المائة من مشاركة الدول في نطاق الاستعراض حتى الآن.

لا يزال الاستعراض الدوري الشامل يعتبر، وأرى كذلك، واحدا من التجديدات الأكثر مدلولا لدى المجلس. وهذه الآلية التي تستند إلى مبادئ العالمية والمساواة والحوار البناء والتعاون، أثبتت نجاحها في خلق تضافر إيجابي في مجال الجهود نحو تحسين وضع حقوق الإنسان على الأرض.

فابتداء من المستوى الوطني، أفضى الاستعراض الدوري الشامل إلى ضم شمل الحكومة والمجتمع المدني من أجل تقييم حالة حقوق الإنسان في البلد وإيجاد طرق لتحسينها. وقد زاد بشكل ملحوظ مستوى الوعي والجهود التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويشمل هذا إجراء تحسينات فورية في مجال السياسات والتشريعات الوطنية، والتعهد بمواءمتها مع الالتزامات الدولية للدولة، والتصديق على معاهدات حقوق الإنسان الإضافية، ورفع التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات والمزيد من التعاون مع الإجراءات الخاصة.

ثانيا، في مجال وضع المعايير، طور المجلس عمله المعياري في عدد من القضايا المواضيعية الهامة. وأود أن أشير هنا إلى أن المجلس استكمالا للجهود الشاملة للأمم المتحدة لتعزيز حقوق ورفاه المرأة، قد ناقش عددا من المواضيع المتعلقة بالوفيات والاعتلال والربط بين الحق في التعليم وتمكين المرأة والفتيات والقضاء على التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة وإدماج منظور نوع الجنس في عمل المجلس, وأثناء الجلسة التي عقدت مؤخرا في أيلول/سبتمبر، قرر المجلس أيضا إنشاء فريق عامل مكون من خمسة خبراء من خلفيات اجتماعية وثقافية ودينية متباينة بغرض العمل على مسألة القضاء على التمييز ضد المرأة.

علاوة على ذلك، أرسل المجلس إشارة واضحة بالتزامه تجاه تعزيز حقوق الطفل من خلال عقد مناقشة سنوية ليوم كامل بشأن العنف الجنسي ضد الأطفال ومدد المجلس أيضا ولاية الفريق العامل من أجل صياغة مشروع بروتوكول اختياري ملحق بالاتفاقية بشأن حقوق الطفل يرمي إلى إنشاء إجراء للشكاوي بالنسبة لهذا الحق ذي الأهمية الخاصة.

وناقش المجلس مسائل مواضيعية أخرى أود أن أبرزها وهي تتضمن إجراء مناقشة مناسبة التوقيت عن أثر الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية على حقوق الإنسان؛ وحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة؛ والتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان؛ والحق في الوصول إلى الحقيقة؛ وحماية الصحفيين في حالات الصراع المسلح وآثار النفايات السامة على حقوق الإنسان. وإجمالا جرى اعتماد ما مجموعه ١٠٠ قرار و ٧٢ مقررا وثلاثة بيانات رئاسية خلال هذه الفترة.

كما أن المجلس لجأ كثيرا إلى مناقشات الخبراء كشكل مبتكر لتبادل الآراء والخبرة بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وأفادت مناقشات الخبراء هذه من طائفة واسعة للخبرة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك إجراءاتها الخاصة، واللجنة الاستشارية والهيئات الفرعية الأخرى وخبراء الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني. وأفاد المجلس كذلك من الاستماع إلى الخبرة المباشرة لضحايا الاتجار خلال مناقشة الخبراء أثناء جلسته في حزيران/يونيه.

وما يثري بوجه خاص حقا أن يستطيع المجلس الاستفادة من مختلف مصادر الخبرة في مجال حقوق الإنسان والمعلومات المتاحة لمعالجة الحالات والمسائل الهامة. واغتنم هذه الفرصة لأقر بالمشاركة المستمرة للمنظمات غير الحكومية بمعدل حضور بلغ ٢٠٠ منظمة في كل جلسة مما يسهم كثيرا بالمعلومات المباشرة والتحاليل البالغة الأهمية في مداولات المجلس.

على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، تم إبلاغ المجلس بعدد من الحالات الملحة في مجال حقوق الإنسان.

وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير أولى المجلس اهتمامه لعدد من حالات حقوق الإنسان الملحة التي ظهرت في أنحاء مختلفة من العالم.

وسعيا من المجلس إلى اختيار نهج بناء مناسب للتعامل مع الحالات القطرية، فقد لجأ بصورة خلاقة إلى الاستفادة من المزايا والقنوات التي نص عليها قراره ١/٥. وبالإضافة إلى اشتراك المجلس المتواصل في الإجراءات الخاصة ببلدان محددة وعقد دورات استثنائية، فإنه قام أيضا بعقد مناقشات عاجلة أثناء الدورة، وإيفاد بعثات مستقلة لتقصي الحقائق، واعتماد بيانات وبلاغات رئاسية.

وقد عُقدت دورة استثنائية في كانون الثاني/يناير لمؤازرة عملية الانتعاش فيما بعد الزلزال في هايتي. وعُقدت مناقشة عاجلة في حزيران/يونيه حول الهجوم على الأسطول أعقبها أثناء دورة أيلول/سبتمبر حوار تفاعلي مع بعثة تقصي الحقائق الدولية التي أحيلت تلك القضية إليها. وأثناء تلك الدورة ذاتها عُقد حوار تفاعلي مع لجنة الخبراء المستقلة من أجل رصد وتقييم أي إجراءات محلية أو قانونية أو غيرها اضطلعت بها كل من حكومة إسرائيل أو الجانب الفلسطيني، في ضوء قرار الجمعية ٢٥٤/٦٤. وعُقد أيضا حوار تفاعلي مكرس للصومال استفاد استفادة كبيرة من المشاركة المكثفة لشتى أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين والوطنيين في أيلول/سبتمبر الماضي.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الممارسة الهامة التي اضطلع بها المجلس وهي استعراض عمله وطريقة مزاولته لمهامه، وفقا لقرار الجمعية ٢٥١/٦٠.

لقد بدأت عملية الاستعراض رسميا في جنيف، في الأسبوع الماضي، بعقد الدورة الأولى للفريق الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المنشأ لهذا الغرض. وهذه العملية تتيح لنا باعتقادي فرصة قيّمة لتقييم ما أنجزناه في المجلس وللبناء عليه وإجراء التحسينات أينما استطعنا لتحسين فعالية المجلس في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع. ولئن كانت وجهة النظر السائدة هي أن هذه العملية تشكل استعراضا لا إصلاحا للمجلس، فإننا يجب مع ذلك أن نتمكن من إحراز نتائج مجدية. ويجب علينا ألا نفقد التركيز على ما نرمي إلى إنجازه.

أولا، ينبغي للمجلس أن يتمكن من إحداث تأثير حقيقي في الميدان، بما يفضي إلى تحسين حقوق الإنسان للشعوب كافة. ثانيا، ينبغي للمجلس أن يبذل جهودا أكبر في معالجة المسائل المزمنة والحالات الملحة التي تنطوي على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان حتى يكون رد فعله أسرع وأكثر فعالية تجاه تلك الحالات أينما ظهرت. ثالثا، ينبغي لنا أن نتمكن من تبسيط أعمال المجلس لكفالة استخدام وقتنا ومواردنا بأقصى درجة من الفعالية حتى نفي بالولايات المناطة بالمجلس كلها.

ويتيح الاستعراض أيضا فرصة ميمونة لتناول العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد تقوم الحاجة إلى تنسيق أفضل بين عمل المجلس وعمل الجمعية العامة، لتمكين المجلس من الاهتمام بجميع مسائل حقوق الإنسان، لا سيما المسائل العاجلة، بدعم مالي وسياسي كاف من هذه الجمعية.

الترتيبات الحالية لا تسمح للجمعية بأن تنظر في قرارات وتوصيات المجلس حتى نهاية العام. وهذا تترتب عليه مضاعفات على المجلس وعلى عمل مكتب المفوض السامي. والأمر الذي ما فتئ يتكرر هو أن الأنشطة والولايات المنشأة حديثا يتعين إما تأجيلها أو تحويل الموارد إليها على أساس مؤقت. وهذه المسألة ينبغي حسمها في سياق استعراض المجلس في هذا السنة.

تعرف الجمعية أن مجلس حقوق الإنسان دخل الآن دورة عمله الخامسة. إنها دورة حافلة بالتحديات من جوانب كثيرة. ويتعين علينا أن نحافظ على خطانا وتقدمنا في عمل المجلس. وفي الوقت ذاته، يتعين علينا أن نشرع في عملية استعراض المجلس التي سبق أن أشرت إليها.

في بداية رئاستي ذكرتُ إنني سأهتدي بمبادئ معينة أود أن أكررها هنا. الأول هو أهمية اتخاذ نهج بناء وتعاوني تجاه مسائل وحالات حقوق الإنسان كافة. الثاني هو الحفاظ على قدرة المجلس وتعزيزها فيما يتصل بتحقيق تغيير ملموس في الميدان وتحسين قدرته على التحرك السريع لحالات حقوق الإنسان العاجلة بحيادية تامة. والمبدأ الثالث هو كفالة أن تشمل أعمال المجلس جميع أصحاب المصلحة بلا استثناء، لأن دورهم حاسم الأهمية في الدفع قدما بقضية حقوق الإنسان.

قبل أن أختتم اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أكرر التزامي الشخصي والتزام مجلس حقوق الإنسان بمساندة قيادتكم سواء في استعراض الجمعية العامة لحالة المجلس في هذه السنة أو في مواصلة التقدم، دورة تلو الأخرى، صوب التنفيذ الكامل للأهداف النبيلة المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد دي سيلوس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): البرازيل ترحب بتقريري مجلس حقوق الإنسان (A/65/53 و A/65/53/Add.1) وتشكر رئيسه، السفير سيهاساك فوانكتكيو، على عرضه آخر التطورات في جنيف.

التقرير يعرض نشاط مجلس حقوق الإنسان الحثيث في السنة المنصرمة. وإن الدورات العادية الأربع والدورة الاستثنائية المشمولة بالتقرير أنتجت ١٠٠ قرار و ٧٢ مقررا و ٣ بيانات رئاسية. وتلاحظ البرازيل مع الارتياح أن المجلس قد اعتمد بدون تصويت ١٤٩ مبادرة من المبادرات الـ ١٧٢ التي تمت الموافقة عليها. وإن النتائج المحققة بتوافق الآراء تبلغ ٨٧ في المائة من جميع المقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء. ومن الواضح بالتالي أن ما يوحدنا، في جدول أعمال حقوق الإنسان، يفوق كثيرا ما يفرق بيننا. ويرى وفدي أن الحوار المتزايد والتفاهم المتبادل عنصران أساسيان لبلوغ تلاق في الآراء أعظم حتى من ذلك.

والبرازيل، بصفتها دولة عضوا في المجلس، ثابرت في العمل من أجل تحقيق نتائج مجدية وتكون في ذات الوقت مقبولة لدى الجميع. وفي الفترة المشمولة بالتقرير تقدمت حكومتي بستة مشاريع قرارات ومشروع مقرر واحد اعتُمدت جميعها بدون تصويت، وعادة ما كان عدد المشاركين في تقديمها كبيرا. وقد تناولت تلك المبادرات عددا من أشد مسائل حقوق الإنسان إلحاحا في عصرنا: وطأة الأزمتين المالية والاقتصادية على التمتع بجميع حقوق الإنسان؛ وحق الحصول على الأدوية؛ وحقوق الإنسان في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومحورية الضحايا في معالجة الاتجار بالأشخاص؛ والعنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب وما يتعلق بها من تعصب؛ ودعم عملية الانتعاش في هايتي بعد زلزال كانون الثاني/يناير؛ وتمديد ولاية المقرر الخاص لشؤون الحق في الصحة.

وقد شارك بلدي مشاركة بناءة في آلية الاستعراض الدوري الشامل، فساهم في نجاحها الذي لا ينكر. وسعيا من البرازيل إلى تجنب الانتقائية والتسييس فإنها تقدمت بتوصيات لجميع البلدان المستعرَضة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، باستثناء الحالات التي اشتركنا فيها بصفتنا عضوا في الفريق الثلاثي.

ويلاحظ وفدي مع التقدير أن أكثر من ثلاثة أضعاف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة استُعرضت بالفعل بموجب عملية الاستعراض الدوري الشامل. وإن التعاون

الرفيع المستوى الذي حظيت به الآلية ربما فاق أشد التنبؤات تفاؤلا.

ولكل تلك الأسباب يخلص تقييم البرازيل لمجلس حقوق الإنسان إلى أن المجلس يمثل، إجمالا، قصة نجاح. فقد وفى إلى حد كبير بالتوقعات العظيمة التي اقترن بها تأسيسه من قبل هذه الجمعية قبل بضع سنوات.

وتتوفر في المجلس، في الوقت ذاته، إمكانية أن يصبح جهازا أكثر فعالية مما هو الآن لتعزيز وحماية حقوق الإنسان كافة. وبتلك الروح تلتزم البرازيل التزاما تاما بالاستعراض الجاري لعمل المجلس وأسلوب أدائه لوظيفته ومركزه.

ومن بين التحسينات الضرورية يولي بلدي أولوية عظمى لزيادة قدرة المجلس على توفير التعاون والمساعدة التقنية. وقد اقترحت البرازيل، على سبيل المثال، أن يضع المجلس استراتيجيات لتنفيذ الاستعراض الدولي الشامل والتوصيات الإجرائية الخاصة.

وأثناء هذا الاستعراض لمركز مجلس حقوق الإنسان تود البرازيل أن تذكّر بأن حقوق الإنسان أصبحت الركن الوحيد من أركان الأمم المتحدة الذي ما زال محروما من التمثيل بجهاز رئيسي خاص به في بنيان الأمم المتحدة. ويعتبر وفدي عملية الاستعراض فرصة ممتازة لتوضيح وتعزيز العلاقة بين مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة.

وإذا أريد الحفاظ على المركز الحالي للمجلس، فإن خط الإبلاغ الخاص به يجب أن يتصل مباشرة بالجلسات العامة للجمعية العامة. وهذا النهج سيقضي على الازدواجية في العمل وسيساعد في كفالة تخصيص الموارد المالية الضرورية لمجلس حقوق الإنسان.

وتثني البرازيل على رئيس مجلس حقوق الإنسان على زعامته الشفافة والبناءة أثناء عملية الاستعراض بكاملها. فبفضل عمله وقدرته على بناء الثقة إلى حد كبير تكللت بالنجاح مهمة الفريق الحكومي الدولي العامل الأول المعني بالاستعراض. وتقدر البرازيل أيضا الدور الأساسي لرئيس المجلس في كفالة التنسيق الوثيق مع ميسري الجمعية العامة.

ويكرر وفدي مساندته لرئيس المجلس. وإننا نثق بقدرته على مساعدتنا في إنجاز استعراض يحسّن قدرة المجلس على إحداث تغيير ملموس في الميدان.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعلنت عن تأييد هذا البيان أيضا البلدان المرشحة أيسلندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يشكر الاتحاد الأوروبي رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير سيهاساك فوانكتكيو، على عرضه التقرير السنوي الخامس لمجلس حقوق الإنسان على الجمعية العامة.

لقد اتفق أعضاء الجمعية العامة على تأسيس مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ سعيا منهم إلى تقوية منظومة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان وجعلها أكثر فعالية في التعزيز والحماية المنهجيين لجميع حقوق الإنسان للجميع.

إن شغل العضوية في المجلس ينطوي على مسؤوليات هامة. وإن القرار ٢٥١/٦٠ ينص على: ”أن يتحلى الأعضاء المنتخبون في المجلس بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان“ (الفقرة ٩). ويطلب القرار أيضا من الدول الساعية إلى الحصول على عضوية المجلس أن تتقدم بتعهدات ملموسة موثوق بها يمكن قياسها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي ذلك الصدد يشجع الاتحاد الأوروبي جميع الدول على دراسة العناصر المقترحة للتعهدات والالتزامات

الطوعية التي تصدرها البلدان المرشحة للانتخابات لعضوية مجلس حقوق الإنسان، التي أعدها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وينبغي لجميع الدول أن تساهم في تنفيذ ولاية مجلس حقوق الإنسان التي وافقت عليها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦. إلا أن أعضاء المجلس يتحملون مسؤولية خاصة تجاه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وتجاه المدافعين عن حقوق الإنسان. إنهم يجب أن يقودوا بالقدوة في العمل على تأمين التنفيذ التام لمسؤوليات المجلس.

وإحدى تلك المسؤوليات تتعلق بتعزيز التعاون بشأن مسائل حقوق الإنسان. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير استمر المجلس في عمله كمحفل للحوار بشأن طائفة واسعة من مسائل حقوق الإنسان المواضيعية وحالات خاصة متعلقة بحقوق الإنسان.

لقد ساهم المجلس في زيادة تطوير وفهم الأعراف والمعايير الدولية في ميدان حقوق الإنسان. كما واصل العمل من أجل تحسين سجله المرتبط بولايته بجعل حقوق الإنسان جزءا عاديا من العمل الإجمالي لمنظومة الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد يرحب الاتحاد الأوروبي بعقد ندوات نقاش يشترك فيها ممثلون من مختلف مجالات التخصص في منظومة الأمم المتحدة، مثل المناقشات المكرسة لحماية الصحافيين في الصراع المسلح أو وفيات الأمهات واعتلال صحتهن أو الحوار الذي أجري مؤخرا بشأن حالة محددة هي حقوق الإنسان في الصومال. كما أن الدورة الاستثنائية المكرسة لوضع نهج مرتبط بحقوق الإنسان، التي عُقدت لدعم عملية الانتعاش في هايتي، كانت ممارسة جيدة فيما يتصل بتعميم حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، يتحمل المجلس مسؤولية أساسية عن رفع لواء مبدأ عالمية حقوق الإنسان. وإن الاتحاد الأوروبي إذ يذكّر، في ذلك السياق، بشتى المناقشات التي جرت داخل المجلس، فإنه يود أن يكرر أن القيم والتقاليد الثقافية لا يجوز التذرع بها أبدا لتقويض ذلك المبدأ. وعلاوة على ذلك لا يجوز السماح للمناقشة الدائرة حول الدين، أيا كانت الظروف، بأن تقوض قانون حقوق الإنسان الدولي الساري.

والمجلس مكلف أيضا برصد تنفيذ قانون حقوق الإنسان الدولي والتقيد بمعايير حقوق الإنسان الدولية. فالمجلس لن يتمكن إلا من خلال الرصد والإبلاغ الموضوعيين أن يتعرف على احتياجات الضحايا وأن يحدد المجالات الممكنة لبناء قدرة الدول وتقديم المساعدة التقنية لها.

والاتحاد الأوروبي يشاطر الرأي بأن الإجراءات الخاصة تؤدي دورا لا يعوض إذا أريد للمجلس أن يرصد ويعالج الأحداث المتصلة بحقوق الإنسان والباعثة على القلق. ومن الأمور الحاسمة أن يكون في مقدور المسؤولين المكلفين بالولايات أن يقيموا بصورة مستقلة مسائل وحالات حقوق الإنسان وأن يوجهوا انتباه المجلس إليها. وإن قدرة المسؤولين المكلفين بالولايات على القيام بزيارات قطرية وإجراء اتصالات مباشرة مع الهياكل الحكومية ذات الصلة، وكذلك مع أصحاب المصلحة الآخرين على الصعيدين الوطني والإقليمي، تتسم بأهمية حاسمة.

إن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد قبلت بالإجراءات الخاصة ولبّت الدعوات الرسمية بتطبيقها، وإن الاتحاد الأوروبي يهيب بجميع أعضاء الأمم المتحدة أن يحذوا حذو أعضائه.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد، مرة أخرى، على الجهود الحثيثة لمكتب المفوض السامي لتقديم الدعم، ضمن أمور أخرى، للإجراءات الخاصة. وفي هذا الصدد، يود

الاتحاد الأوروبي إعادة التأكيد على دعمه الثابت لاستقلالية مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتمديد العديد من ولايات الإجراءات الخاصة وبإنشاء ولايات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير قيد النظر. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء ولاية لمقرر خاص بشأن حريات التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وهو ما يعزز اهتمام المجلس بمجال لم يكن نظام الإجراءات الخاصة يغطيه بشكل محدد. ومن بين إنجازات المجلس الجديرة بالذكر أيضا إنشاء آلية مستقلة وذات مصداقية تركز على التمييز ضد المرأة في القوانين وفي التطبيق.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مدد المجلس الولايات بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وميانمار وكمبوديا. كما جدد المجلس ولايات الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي.

ويكمل الاستعراض الدوري الشامل الإجراءات الخاصة وغيرها من أدوات وآليات حقوق الإنسان المصممة لرصد حالات حقوق الإنسان ومعالجتها. ونرحب بالنظر في حالات حقوق الإنسان في ٤٨ دولة خلال الفترة قيد النظر. ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن بعض الدول لم تنفذ جميع التوصيات المقدمة أو قدمت ردودا لا تتماشى مع مبدأي الموضوعية وعدم التسييس اللذين تقوم عليهما هذه العملية. ويحث الاتحاد الأوروبي الدول كافة على التعاون الكامل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الإعداد لعملية الاستعراض وفي تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضاتها بتعزيز المشاورات مع البرلمانات الوطنية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وممثلي المجتمع المدني.

والاتحاد الأوروبي يقدر بشدة دور منظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية لإسهامها الهام في عمل المجلس. ونأمل أن يستمر تعاونها مع المجلس ويزداد تطورا.

إن مجلس حقوق الإنسان يتحمل المسؤولية عن التصدي لحالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات الجسيمة والمنهجية، والتي تتطلب اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات عاجلة. ومصداقية المجلس في حد ذاتها تتوقف بدرجة كبيرة على قدرته على التصدي لهذه الحالات في الوقت المناسب وبالشكل المناسب. ويأسف الاتحاد الأوروبي لأنه خلال الفترة قيد النظر، لاذ المجلس بالصمت بشأن العديد من حالات حقوق الإنسان في حين قرر التركيز على حالات أخرى. وولاية المجلس لا تتمثل في حماية الحكومات من التدقيق ولكن في حماية الأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان.

ونعتقد أنه ينبغي للمجلس مواصلة تحسين قدرته على التصدي للحالات العاجلة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتلك واحدة من القضايا الرئيسية المقرر معالجتها في عملية الاستعراض التي سيجريها مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١، والتي أريد أن أكرس لها بعض الملاحظات الختامية.

توفر عملية الاستعراض لعام ٢٠١١ فرصة فريدة لإعداد التقييم الأول والشامل لقدرة المجلس على تنفيذ جميع جوانب ولايته تنفيذا منهجيا. واستنادا إلى ذلك التقييم، ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ قرارات بشأن تنفيذ تدابير ملموسة لتحسين عمل المجلس وأدائه، وهو ما سيجعله أكثر فعالية ومصداقية.

ومن بين الجوانب التي ينبغي بحثها قدرة المجلس على تعزيز القانون الدولي لحقوق الإنسان وتطويره وتنفيذه.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن المجلس قد فشل إلى حد ما في أن يدعم ويكفل بشكل منهجي تنفيذ القواعد والمعايير الدولية القائمة. ويجب على جميع الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب دعم عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وتشابكها وترابطها.

وقدرة المجلس على رصد مسائل وحالات حقوق الإنسان الملحة والمزمنة أينما حدثت والتصدي لها هي جانب آخر في ولاية المجلس ينبغي تحسينه، نتيجة لعملية الاستعراض لعام ٢٠١١. وذلك الجانب ضروري للحيلولة دون وقوع انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان أو تصاعد الانتهاكات الجارية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يضطلع مجلس حقوق الإنسان بدور أنشط باعتباره آلية وقائية وللإنذار المبكر.

وينبغي تحسين طرائق التفاعل والحوار، بما في ذلك بشأن التقارير المقدمة بعد الزيارات القطرية التي يقوم بها المكلفون بولاية الإجراءات الخاصة والمفوضة السامية. وعموما، فإن مصداقية المجلس وفعاليته في ذلك المجال تتوقفان على توفير معلومات موضوعية وحسنة التوقيت للمجلس. ومن الأهمية بمكان تعزيز قدرة المجلس على النظر في إسهامات الخبراء وإدماجها في عمله. وينبغي للمجلس، على الأقل، المحافظة على نزاهة الآليات الموجودة بحوزته للحصول على معلومات موضوعية.

وبينما تدخل عملية الاستعراض الدوري دورتها الثانية، ينبغي تحويل التركيز إلى تنفيذ التوصيات ومتابعتها. ومجرد تكرار الدورة الأولى لن يكفي لتحويل العملية إلى آلية ذات مصداقية للمجلس. وينبغي أن تُبنى القرارات خلال عملية الاستعراض لعام ٢٠١١ على أفضل الممارسات وأن تعالج التحديات القائمة، بما في ذلك تعزيز دور إسهامات الخبراء في العملية وكفالة إيلاء مزيد من الاهتمام لاعتماد تقارير الاستعراض الدوري الشامل والمزيد من الوضوح بخصوص موقف الدولة بشأن التوصية المقدمة و/أو حالة تنفيذها.

يمثل إجراء تقديم الشكاوى آلية فريدة للمجلس تركز على الضحايا. والطابع العالمي لها يجعلها أمرا لا غنى عنه ضمن الآليات الدولية لحقوق الإنسان. فهي تكمل الآليات الموجودة في نظام الهيئات المنشأة بمعاهدات وعلى المستوى الإقليمي. ونظرا للنتائج الضعيفة جدا التي تحققت حتى الآن، ينبغي تعزيز إجراء تقديم الشكاوى بدرجة كبيرة نتيجة لعملية الاستعراض لعام ٢٠١١.

وأخيرا، تتعلق مسألة هامة من المقرر معالجتها خلال عملية الاستعراض بالعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. ويتعين علينا معالجة عدد من المسائل العاجلة. وحقيقة أن رئيس مجلس حقوق الإنسان أرسل إضافة للتقرير المنتظم إلى الجمعية العامة للنظر فيها تبرز في حد ذاتها أنه يتعين تحسين دورة تقديم التقارير. والآثار المترتبة في الميزانية للإجراءات التي يتخذها المجلس تستحق أيضا اهتمام الجمعية العامة.

في الأسبوع الماضي، حضر زملاؤنا في جنيف الدورة الأولى للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باستعراض عمل مجلس حقوق الإنسان وأدائه. والاتحاد الأوروبي يلتزم بصورة نشطة بتلك العملية ولا يزال مستعدا للدخول في حوار بناء مع جميع الدول وأصحاب المصلحة. والاتحاد الأوروبي يرحب بتمديدكم، سيدي الرئيس، لولاية الميسرين ويتطلع إلى المناقشات المقررة في نيويورك والتي سيتعين إجراؤها بصورة منسقة ومتسقة مع العملية الجارية في جنيف. وكما جاء في التفاهم المشترك، فإنه ينبغي عدم الانتهاء من عملية الاستعراض في نيويورك إلا بعد استكمال عملية الاستعراض في جنيف. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع

الرأي القائل بأنه ينبغي في النهاية تلاقي العمليتين على مستوى هذه الجمعية العامة.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقريره المقدم إلى الجمعية العامة، والذي يتضمن استعراضا شاملا لعمل المجلس خلال الدورة السابقة مع إضافة الدورة الأخيرة المعقودة في أيلول/سبتمبر (A/65/53، A/65/53/Add.1، A/65/53/Corr.1). ونحن ممتنون لإتاحة هذه الفرصة لنا للتمعن في عمل المجلس خلال تلك الفترة. ونشعر بالارتياح بصفة عامة حيال الاستعراض الدوري الشامل المستمر، وخاصة أن جميع الدول تحترم شموليته حتى الآن.

كما نعتقد أن التعاون في عملية الاستعراض لا ينطوي على تقديم كل دولة لعملية استعراض بشكل رسمي فحسب، ولكن المشاركة بخصوص المضمون أيضا. وسيتوقف نجاح نظام الاستعراض بشكل أساسي على الكيفية التي تنفذ بها الدول قيد الاستعراض التوصيات وطريقة مناقشتها ومتابعتها لها. ومع ذلك ينبغي للدول قيد الاستعراض التي ترفض التوصيات الدخول في مناقشة بشأن الأسباب الكامنة وراء الرفض، وينبغي ألا تحول قرارات الرفض بصفة عامة دون المتابعة المناسبة للمسألة قيد البحث.

ويمكن أن يتضمن مقترح محدد لتعزيز عملية المتابعة إلزام الدول بتقديم تقرير مؤقت، قد يكون شفويا، بشأن التقدم الحاصل في تنفيذ التوصيات. والتجميع المواضيعي للتوصيات وإدراج النتائج في وثيقة واحدة هما من الأمور التي يمكن أن تيسر أيضا تنفيذ التوصيات وتقديم المساعدة التقنية.

وعليه، فإن طرائق الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، التي نفهم أنها جزء من المناقشات الجارية بشأن الاستعراض في جنيف، ستكون ذات أهمية حاسمة لقيمة الآلية الجديدة في نهاية المطاف.

ونأسف لأن عمل الإجراءات الخاصة تعرض لانتقادات مرة أخرى. ويجب عدم التشكيك في استقلالية المكلفين بولايات لمجرد عدم الاتفاق مع النتائج التي توصلوا إليها. وادعاءات الدول بتعدي خبير مستقل لحدود ولاية بعينها يمكن بل ينبغي أن تعالجها لجنة التنسيق. فالاستقلال التام للإجراءات الخاصة ضروري لكفالة جودة عملها، وهو الأمر الذي يجعل تلك الآليات من السمات الهامة لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته، يجب علينا مواصلة كفالة اختيار أفضل الخبراء بقدر الإمكان لتكليفهم بولايات وتنفيذ عملية اختيار تتسم بالطابع المهني وتوفر تمويل كاف ويمكن التنبؤ به عنصران مهمان في هذا الشأن.

وتنفيذ قرارات المجلس بشكل سليم وفي الوقت المناسب أمر في غاية الأهمية لكفالة سلطته. وفي هذا الصدد، فإن ثمة حاجة إلى تعزيز استقلالية المجلس، في جملة أمور، من خلال تعزيز احترام قرارات المجلس في المحافل الأخرى. وخلال التاريخ القصير للمجلس، فإن العلاقة بينه وبين الجمعية العامة، وخاصة اللجنتين الثالثة والخامسة، اتسمت بعدم الفاعلية وفي بعض الأحيان بعدم الاتساق. ومن المنظورين الإجرائي والموضوعي، فإن ثمة إمكانية لتحسين تلك العلاقة وإيضاحها، وهو ما من شأنه تعزيز دور المجلس داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وعلى سبيل المثال، فإن الأمر يستلزم إيجاد حل منهجي للمسائل الإجرائية المتكررة المتعلقة بالمكان الذي ينبغي معالجة تقرير المجلس فيه وشكل هذه المعالجة وكيفية تمويل قرارات المجلس بشكل سليم وفي الوقت المناسب. وثمة أيضا إمكانية كبيرة لزيادة التكامل بين جدولي أعمال الهيئتين. والنقاش الجاري بين المجلس والجمعية بشأن متابعة تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) وبعد ذلك بشأن حادث الأسطول الصغير يظهر المشاكل المتأصلة في الممارسة الحالية، والتي عادة ما تضر بمجلس حقوق الإنسان.

وكثرة المسارات السياسية لا يمكن أبدا أن يكون بديلا عن اتخاذ إجراءات سياسية فعالة، وهو يمثل بالتأكيد استخدام غير كفء بالمرة لمواردنا. واستعراض مركز المجلس هنا في نيويورك وأيضا عمل المجلس وأدائه في جنيف يتيح فرصة طيبة لمعالجة هذه المسائل وغيرها.

وعلى الجانب الإيجابي، نلاحظ أن المجلس تمكن من إيجاد سبل مبتكرة للتعامل مع الحالات القطرية، وخاصة الحوار التفاعلي القائم بذاته بشأن الصومال. وتمثل ابتكار جيد آخر في الاجتماع الخاص بشأن حادث الأسطول الصغير، مع تنحية مسألة النظر المتوازي للهيئتين في الأمر، والتي أشرت إليها، جانبا. والمثالان يوضحان أن ثمة مجالا للمرونة داخل الإطار القائم وأن المجلس يمكنه فعلا التصدي لحالات الطوارئ بسبل مبتكرة.

ومن الأمور التي نعتبرها تطورا إيجابيا أن هذه المناقشات يمكن عقدها بطريقة تفاعلية ويتعين ألا تسفر بالضرورة عن اتخاذ أي قرار رسمي، وذلك بالتأكيد ليس ضروريا في المرحلة الأولية. ونأمل في مواصلة استكشاف هذه النماذج وأن تقترن، عندما يكون ذلك ملائما، بالنظر الإيجابي فيها على سبيل المتابعة. والصيغ الإضافية، مثل تقديم المفوض السامي لحقوق الإنسان لإحاطات إعلامية شهرية، مقترنة بحوار تفاعلي بشأن القضايا الجارية، يمكن أن تسهم أيضا في تعزيز الحوار داخل المجلس.

إن مجلس حقوق الإنسان يعتمد على إسهامات الخبراء المستقلين في اتخاذ قرارات مستنيرة. ومهمة مكتب المفوضة السامية، باعتباره ذلك الجزء من الأمانة العامة الذي يقدم الخبرة بشأن حقوق الإنسان، هي القيام بهذا الإسهام. ويذهب قدر كبير من الموارد البشرية والمالية للمكتب حاليا إلى مهام خدمة المؤتمرات والمهام الإدارية التي يضطلع بها المجلس. ونعتقد أنه ينبغي لنا النظر في خيار إنشاء مكتب دائم لرئيس المجلس، وهو ما من شأنه المساعدة في تخفيف الأعباء الإدارية عن كاهل مكتب المفوض السامي وبالتالي تحرير موارد قيمة لاستخدامها في العمل الموضوعي في ميدان حقوق الإنسان تحت إشراف الجمعية العامة. ومن شأن ذلك أيضا تعزيز الهيكل الإداري للمجلس ذاته وبالتالي الإسهام بشكل إيجابي في النظرة الخارجية له.

السيد عبد العزيز (مصر): بداية، أود أن أعرب عن تقدير مصر لبيان رئيس مجلس حقوق الإنسان لتقديم تقرير المجلس أمام الجمعية العامة بعد تقديمه لتقرير المجلس أمام اللجنة الثالثة أمس (A/65/53، A/65/53/Add.1، A/65/53/Corr.1)، وفقا للحل التوافقي المؤقت بإحالة تقرير المجلس هذا العام أيضا للجمعية العامة واللجنة الثالثة معا، وتأكيدا على الاختصاص الأوسع والأشمل للجنة الثالثة في دراسة جميع ما يرد في تقرير المجلس من توصيات، بما في ذلك تلك الخاصة بتطور القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان ودون الحد من حق الدول في تقديم قرارات ومقررات إلى كل من الجمعية العامة واللجنة الثالثة حول أي من القضايا التي يتناولها التقرير.

فقد أثبت مجلس حقوق الإنسان، منذ إنشائه بموجب القرار ٢٥١/٦٠، فاعلية في الأداء وعمل بشكل مستمر على تطوير معايير موحدة، من خلال منهج تعاوني بناء للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان على نحو رسخ من رؤية المجتمع الدولي بأن المجلس، باعتباره أحد الأجهزة الفرعية للجمعية العامة، يلعب دورا هاما في تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان ارتكازاً على مبدأ مسؤولية الحكومات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان الذي أرسته الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

يرتبط اختياركم للحكم الرشيد على الصعيد العالمي كموضوع رئيسي لمناقشات الدورة الخامسة والستين

للجمعية العامة، ارتباطا وثيقا بحماية جميع حقوق الإنسان وفقا للمواثيق والمعاهدات الدولية ولضمان تمتع الشعوب كافة بها دون استثناء أو تمييز، ويتطلب ذلك أن يكثف المجتمع الدولي من جهوده في سبيل تحقيق ما يلي:

أولا، استعادة التوازن في الاهتمام الدولي ما بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية، والحقوق المدنية والسياسية من ناحية أخرى وتعزيز ذلك بالعمل على تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب لتوفير مستويات معيشية أفضل تسهم في الارتقاء بحقوق الإنسان، للفرد والمجتمعات على السواء، ولمناهضة جميع أشكال التمييز على أساس العرق أو النوع أو اللغة أو الدين، بما في ذلك تنفيذ التزاماتنا المشتركة وفقا لإعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لهما.

ثانيا، احترام التوازن المؤسسي القائم بين الأجهزة الرئيسية بالمنظمة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، والتصدي لمحاولات التعامل مع حقوق الإنسان من منظور أمني يتجاهل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين التصدي كذلك لما نلمسه من محاولات البعض فرض قيمهم ومفاهيمهم ومعايير نظم العدالة الاجتماعية والقانونية وحقوق الإنسان لديهم على ما دونها، وإقحام مفاهيم خلافية لا تأخذ في الاعتبار اختلاف النظم الاجتماعية والثقافية والتشريعية للمجتمعات.

وفي هذا الإطار يتعين احترام اختصاصات مجلس حقوق الإنسان من خلال الامتناع عن طرح قرارات في اللجنة الثالثة تستهدف دولا بعينها، خاصة وأن جميع هذه القرارات توجه ضد الدول النامية فقط، وتحد من فرص التوصل إلى حلول توافقية تسهم في تعزيز احترام حقوق الإنسان بها في إطار من التعاون البناء والموضوعي بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو.

ثالثا، تفعيل أنشطة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان في كافة الدول الأعضاء دون استثناء وبشكل عادل ومتساو يبتعد عن ازدواجية المعايير والتسييس والانتقائية، وفي إطار من الموضوعية والحيادية.

رابعا، استمرار الدور المحوري للمجلس في ضمان احترام حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني، خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتحقق من وفاء إسرائيل بكافة التزاماتها الدولية، بما في ذلك التزاماتها بالتعاون الكامل مع المقرر الخاص ولجان تقصي الحقائق التي يشكلها المجلس للتحقيق في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

خامسا، تعزيز الحوار والتعاون لضمان فاعلية الإجراءات الخاصة، وهي المسؤولية المشتركة ما بين حاملي الولايات والدول وكافة الأطراف المعنية، والتي يجب أن ترتكز على مبادئ الشفافية والنزاهة والتعاون المشترك في إطار من التزام حاملي الولايات بحدود ولاياتهم، ووفقا لمدونة السلوك والتكليفات الصادرة إليهم من مجلس حقوق الإنسان.

سادسا، توفير الموارد المالية اللازمة لدعم أنشطة المفوضية العليا لحقوق الإنسان لتنفيذ الولاية المنوطة بها، ولتمكينها من تقديم الدعم والمشورة اللازمين للدول الأعضاء، ومتابعة تنفيذ كافة قرارات مجلس حقوق الإنسان، وتوفير المساعدة اللازمة للدول في مجال بناء القدرات، بما يحقق التنسيق المطلوب لدور المفوضية في دعم عمل مجلس حقوق الإنسان.

لقد أنهت مصر هذا العام مراجعتها الدورية بمجلس حقوق الإنسان وأثبتت بنجاح أنها تمضي على طريق حماية وتعزيز كافة حقوق الإنسان. وستستكمل مصر، بناء على التوصيات التي التزمت بها في إطار آلية المراجعة الدورية،

خطاها الثابتة نحو تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ونحو تعزيز قيم الديمقراطية والمشاركة المجتمعية الشاملة، ونحو تعزيز المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات في إطار من التعاون المتزايد بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتنفيذا لخطة الإصلاح السياسي والديمقراطي التي تمضي في تنفيذها بخطى ثابتة. وستستمر مصر في تنفيذ كافة التزاماتها الدولية وتعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي الوقت الذي ترحب فيه مصر بالتقدم على صعيد التطبيق الفعلي لحزمة البناء المؤسسي وأسلوب عمل المجلس، بما يتضمنه ذلك من قواعد واضحة أرستها مدونة السلوك التي تحكم ولايات المقررين الخاصين، والزخم الدولي الذي تشهده آلية المراجعة الدورية، والتطور على صعيد بلورة آليات للتعامل مع الشكاوى، وإقامة منتدى الأقليات، والعمل على نحو ترشيد وتطوير أسلوب عمل اللجان التعاهدية؛ فإننا نتطلع إلى مزيد من التطوير في أساليب عمل المجلس من خلال التوصيل إلى توصيات محددة خلال عملية مراجعة أساليب عمله في جنيف، تهدف لضمان التزام حاملي الولايات بمسؤولياتهم المنوطة بهم وفقا لولاياتهم ومدونة السلوك الحاكمة لعملهم ولتحقيق التكامل والتنسيق المطلوب بين أولويات عمل المفوضية العليا لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان وفقا لأسس واضحة ومحددة تدعم من جهود المجلس لتحقيق عالمية حقوق الإنسان المتفق عليها دوليا، وتزيد من فعالية آلية المراجعة الدورية، وتضمن توازن برنامج عمل المجلس من خلال التناول العادل والشامل لكافة قضايا وموضوعات حقوق الإنسان، وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

وفي هذا الصدد تؤكد مصر على تكاملية عمليتي المراجعة المنصوص عليها في القرار المنشئ للمجلس في كل من نيويورك وجنيف، وأهمية العمل نحو ضمان أن تتم مراجعة وضعية المجلس في نيويورك على ضوء التقرير الذي سيقدمه المجلس للجمعية العامة حول عملية المراجعة في جنيف. وستبذل مصر بصفتها رئيسة حركة عدم الانحياز كل جهدها لضمان التنسيق الكامل مع جميع الدول في جنيف ونيويورك للتوصل إلى النتائج المرجوة من المراجعة بتوافق الآراء.

السيد فغني (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يشكر وفدي رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقريره (A/65/53). ونظرا لأن المجلس هو أحد الأجهزة الرئيسية للجمعية العامة ترى سويسرا أن الجلسة العامة هي المكان المناسب لكسب المعرفة بالمجلس واتخاذ ما يلزم بشأنه.

كشف حساب المجلس مثير للإعجاب، لا من حيث القضايا وتنوع المواضيع والحالات التي تعامل معها، بل أيضا من حيث قدرته على الابتكار. وعلى سبيل المثال، مكنت المبادرات المواضيعية الأقاليمية، مثل التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، من تجاوز الفوارق التي تميز مسلك القطيع.

وبالمثل، ينبغي للمجلس أن يستغل الأدوات المتاحة لديه على أفضل وجه من أجل أن يستجيب بطريقة أكثر ملاءمة لحالات انتهاك حقوق الإنسان، مهما كان طابعها وحيثما توقعت في العالم. وهكذا يمكن للمجلس أن يتعامل مع الحالات في شتى البلدان بطرق مختلفة مثل البيانات الرئاسية والحوارات التفاعلية المستقلة والمناقشات العاجلة. وينبغي تشجيع هذه الممارسات.

وفيما يتعلق بآليات تنفيذ حقوق الإنسان، ينبغي أن تحافظ عملية الإجراءات الخاصة على استقلاليتها من أجل أن تكفل صوتا للضحايا وللمدافعين عن حقوق الإنسان. وترحب سويسرا باستحداث عمليتي إجراءات خاصة

جديدتين بشأن حرية الانتماء والتجمع السلمي، وبشأن عدم التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة.

وبينما يجب أن تمتثل تلك الإجراءات لمدونة السلوك الواردة في قرار المجلس ٢/٥، فإن الدول أيضا يقع على عاتقها واجب التعاون معها. وتعد متابعة تنفيذ التوصيات فيما يتعلق بالإجراءات عنصرا أساسيا في مجال تعزيز حقوق الإنسان. وحتى يظل نظام الإجراءات الخاصة عيون وآذان المجلس، فإنه يجب أن زمام مبادرات، كما في حالة الدراسة المشتركة بشأن المعتقلات السرية. وتلك المبادرات تساعد على تعزيز حماية حقوق الإنسان.

ويعد الاستعراض الدوري الشامل أحد نجاحات المجلس. ولكن، ينبغي إجراء بعض التعديلات على دورته الثانية. ومن الحيوي أن تعبر جميع الوفود عن آرائها وأن تتم المتابعة لتوصيات الدورة الأولى بشكل ملائم.

ورغم بعض التطورات الإيجابية، يستدعي الإيقاع السريع لعمل المجلس تبسيط برنامجه وأساليب عمله. وهكذا يتيح استعراض عمل المجلس الذي بدأ في جنيف فرصة لإجراء التحسينات اللازمة، حتى يمكن النظر في جنيف في جميع الحالات الجسيمة لانتهاكات حقوق الإنسان. مرة أخرى تقوم سويسرا بصفتها عضو في المجلس بتعزيز جهودها في ذاك الاتجاه.

بما أن المجلس غالبا ما يكون في حالة جلسات دائمة، نود أن نؤكد بشكل خاص الحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مكتب رئيس المجلس. وكما هو الحال في الجمعية العامة، من الضروري أن تلقى رئاسة المجلس الدعم الكافي حتى تضمن الاستقرار والاستمرار اللازمين لإنجاز ولايتها بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

ونقترب كذلك من استعراض السنة القادمة الذي تجريه الجمعية العامة لمركز المجلس. ومن الضروري إقامة عملية مرنة بين اللجنة الثالثة والمجلس لصالح التكامل ومن أجل تفادي الازدواجية التي لا لزوم لها. وفي الختام، من الأمور الأساسية أن يكون بوسع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الاحتفاظ بمجال للمناورة لممارسة مهامه، بما في ذلك في مجالات جديدة. وينبغي ألا يوضع المجلس تحت أي سلطة إشرافية بخلاف سلطة الأمين العام.

وفي الختام، ستكون السنة القادمة سنة رئيسية للمجلس. والأمر متروك لنا للعمل سويا بروح بناءة وابتكارية نحو تنفيذ الحلول الدائمة. وينبغي ألا تنسينا مناقشاتنا، بالرغم من ذلك، حقوق واحتياجات الضحايا والفئات الضعيفة.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري لمجلس حقوق الإنسان على تقريره (A/65/53) المقدم إلى الجمعية العامة. وبالنظر إلى الحجم الكبير للتقرير، فضلا عن المواضيع العديدة الهامة التي يغطيها، فإن وفدي ممتن بحق لجهود المجلس التي لا تعرف الكلل نحو زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى العالمي.

وأود أيضا أن أهنئ السفير سيهاساك فوانغكيتكييو، الرئيس الجديد لمجلس حقوق الإنسان وأن أرحب به. ويؤكد وفدي على دعمه والتزامه تجاه مساعيه المقبلة للنهوض بقضايا المجلس. وأود أيضا أن أكرر التزام إندونيسيا الصارم بتعزيز مصداقية المجلس باستمرار في مجال ترقية حقوق الإنسان وحمايتها عبر الحوار والتعاون الحقيقيين.

في حزيران/يونيه ٢٠١١، سيكون مجلس حقوق الإنسان قد أنهى دورته الخامسة، وعملا بالقرار ٢٥١/٦٠ يتعين القيام باستعراض لحالته وعمله وأدائه. وتشترك إندونيسيا على نحو بناء في عملية الاستعراض التي تجري حاليا في جنيف وتشجع إجراء مناقشة مثمرة وصريحة تحت

إشراف الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المعني باستعراض عمل مجلس حقوق الإنسان وأدائه. ومن جانبها ساهمت إندونيسيا في المداولات التي جرت بشأن مختلف المواضيع خلال الجلسة الأولى للفريق العامل المنعقدة في جنيف في الأسبوع الماضي.

ونود أن نؤكد على أنه وفقا للقرار ٢٥١/٦٠ ينبغي أن تضطلع الجمعية العامة باستعراض مركز المجلس، بينما يقوم المجلس في جنيف باستعراض عمله وأدائه. وبالرغم من ذلك، ينبغي ألا يعني هذا أن العملية متعارضة؛ بل على العكس من ذلك، ينبغي أن نكفل أن تكون العمليتان مرتبطتين. وترى إندونيسيا أنه ينبغي لكلا الاستعراضين أن يسهما نحو تعزيز التعريف بمجلس حقوق الإنسان ودوره المركزي، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ولا تزال إندونيسيا مشاركا ملتزما وداعما قويا لأعمال المجلس، وهي تعلق أهمية كبرى على استعراض ممارسات وآليات عمله الحالية. ومن الضروري أن يكون بوسع المجلس إنجاز ولايته بكل جوانبها.

ولا أحد ينكر أن المجلس، مقارنة بسابقه، قد أحرز تقدما ملحوظا. وقد زاد بشكل واضح مستوى ارتياح الدول للمشاركة في المجلس. وأحد الأسباب لهذا التطور الإيجابي هو الآلية المبتكرة للاستعراض الدوري الشامل، التي تدخل دورتها التاسعة في هذا الشهر. والحوار بشأن الاستعراض الدوري الشامل لكل بلد أرسى مثالا لكيفية تعاون الدول ومشاركة بعضها بعضا بشكل بناء لتفادي تسييس القضايا والتشهير والتجريح غير المثمرة. وتأمل إندونيسيا الحفاظ على الآلية وجعلها أكثر كفاءة في المستقبل.

وفيما يتعلق بأعمال وولاية الإجراءات الخاصة، تؤمن إندونيسيا بشكل راسخ بأنه يتعين على المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة الحفاظ على مهنيتهم في سياق إنجاز ولاياتهم بالامتثال لمدونة قواعد السلوك وعبر بناء الثقة المتبادلة والتعاون الوثيق مع الدول. وتحترم إندونيسيا بالكامل استقلالية المكلفين بولاية الإجراءات الخاصة حينما يؤدون أعمالهم تمشيا مع قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٥. وبالرغم من ذلك نود أن نلفت الاهتمام إلى الفقرة ٣ من المادة ٤ من القرار، التي تنص على ضرورة احترام التشريعات الوطنية والعمل بها في كل الأوقات.

وخلال أعماله، أظهر المجلس كذلك تجاوبه في التعاطي مع المسائل ذات الاهتمام فيما بين البلدان. وأحد الأمثلة على ذلك هو الدعوة الفورية إلى عقد مناقشة عاجلة ومن ثم اتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان ١/١٤ بشأن هجمات القوات الإسرائيلية على أسطول المعونة الإنسانية في المياه الدولية في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

وأود أن أختتم بياني مكررا أملنا بأن يصبح المجلس المنبر الرئيسي للحوار والتعاون الحقيقيين في مجال حقوق الإنسان. وإنني على اقتناع بأنه من خلال جهودنا التي نبذلها هنا وفي جنيف، يمكننا استحداث السبل للوصول إلى ذلك الهدف. وعليه آمل أن تؤدي عملية الاستعراض إلى تعزيز أعمال المجلس.

السيد نونيز موسكويرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير سيهاساك فوانغكيتكييو، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على إحاطته الإعلامية بشأن التقرير السنوي للمجلس (A/65/53). وجاء إنشاء مجلس حقوق الإنسان قبل خمسة أعوام نتيجة للحاجة الملحة للتصدي لتشويه السمعة الذي وجدت فيه لجنة حقوق الإنسان نفسها محاصرة في خضم ازدواج المعايير والمجابهة والتلاعب السياسي.

وقد أظهر المجلس أساسا ديمقراطيا صلبا في أساليب عمله وتحديد جدول أعماله. واتسمت أعماله بالفعالية

والشفافية. وبالرغم من ذلك، لا تزال هناك تحديات وتهديدات تواجه مناخ التعاون والحوار الحقيقي في أعماله ينبغي التصدي لها من أجل تحقيق المزيد من الفعالية في أعمال المجلس. فعلى سبيل المثال، نشعر بالقلق لأنه لم يتسن إنهاء كل هذه الولايات القطرية، التي أنشئت على أسس تمييزية وانتقائية، وهي تحدد معالجة البند ٩ من جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان. كما أننا نشعر بالقلق حيال الطريقة التي يستخدم بها البند ٤ من جدول أعمال المجلس لتوجيه الانتقاد والإدانة إلى بلدان الجنوب – دائما الجنوب – بينما انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في البلدان الأقوى يتم تجاهلها تماما.

وبالرغم من هذه المشاكل، لا يمكن عموما إنكار أن نتائج أعمال السنوات الأخيرة لمجلس حقوق الإنسان كانت إيجابية. وأثناء فترة وجوده القصيرة، تمكن المجلس من تدعيم ممارسات فعالة لكفالة الفحص الشامل فعلا لحالة حقوق الإنسان في العالم ومناخ الاحترام والثقة اللازم لعمله. وأظهر المجلس كذلك قدرته على التصدي لحالات الطوارئ التي تستدعي اهتمام المجتمع الدولي. وفي عدة مناسبات قامت بتحليل مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

في الأسبوع الماضي وفي جنيف، اتخذنا الخطوات الأولى في عملية استعراض مجلس حقوق الإنسان. أود أن أشدد بأن هذا مجرد استعراض وليس عملية إصلاح. والمجلس لا يحتاج إلى أي إصلاح. بل إن ما يحتاج إلى إصلاح هو الإجحاف والنظام الدولي غير الديمقراطي وغير المنصف. وقد شاركت كوبا بفعالية في الدورة الأولى لفريق العمل الذي أُنشئ عملاً بالقرار ١/١٢ وعرضنا مقترحات محددة بشأن كيفية إصلاح عمل المجلس.

إن العملية الحكومية الدولية الجارية في جنيف يجب أن ترسي الأساسات لاستعراض المجلس وأن تظل شاملة وشفافة لكي تتفق على التحسينات ،كلما اقتضى الأمر ذلك، بينما تبقي على المنجزات التي حققها المجلس منذ إنشائه. وفي هذا السياق يود وفدي أن يشدد على ضرورة احترام الولاية الواردة في القرار ٢٥١/٦٠. ويجب أن تبدأ العملية في نيويورك حالما تختتم العملية في جنيف أعمالها.

لا نعتقد أن من الضروري إجراء تغييرات جذرية في وظيفة المجلس. والهدف الرئيسي لعملية الاستعراض يجب أن يتمثل في ترسيخ نهج التعاون والحوار في مناقشاته وعمله. أما بالنسبة لكوبا فيجب أن يهدف الاستعراض إلى إجراء تعديلات عند الحد الأدنى اللازم حقا لتحسين الآليات التي أنشأها المجلس، من قبيل الاستعراض الدوري الشامل، وأن ترمي إلى التطرق إلى المجالات التي تفتقر إلى القواعد التنظيمية، من قبيل مسألة قائمة المتكلمين والافتقار إلى منهجية واضحة وثابتة في صياغة التقريرين اللذين أعدهما مكتب المفوض السامي للاستعراض الدوري العام.

ستعمل كوبا على الإبقاء على الخصائص الإيجابية للمجلس وعلى إزالة الممارسات الانتقائية والحوافز السياسية بصورة نهائية، وهي لا تزال تبرز الكيفية التي يجري فيها التعامل مع حالات حقوق الإنسان. ونحن نعارض أي محاولة للعودة إلى المعاملة الانتقائية والتمييزية ضد البلدان. ولا يمكن أن تضللنا دعوات تنطوي على الإغواء؛ ولا يمكننا أن نظل صامتين أو نسكت عن النفاق والمقترحات الخبيثة التي تهدف إلى عودة عمل المجلس إلى الأزمنة غير السعيدة التي سادت إبان عصر لجنة حقوق الإنسان والتي دافعت عنها بعض البلدان وأيدها أعضاء الأمانة العامة والمنظمات عبر الوطنية وغير الحكومية التي تدفع لها البلدان المتقدمة النمو.

يأمل المجتمع الدولي بأن يكون بوسعنا التصدي بصورة مشتركة وفعالة لجميع الأزمات التي تؤثر في البشرية اليوم، وخاصة بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بالنظام الاقتصادي والسياسي الدولي المجحف والاستبعاد الذي لا يزال سادرا، لا بد للمجلس من أن يواصل المجاهرة عن إقامة نظام دولي منصف وديمقراطي. نحن الدول الأعضاء أنشأنا مجلس حقوق الإنسان، ونحن الذين نشارك في عمله. ونحن الذين نتحمل مسؤولية تعزيزه.

السيد الهاجري (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم بندا هاما من البنود المدرجة في جدول أعمالها، وأود هنا أن أشكر مجلس حقوق الإنسان على التقرير المعروض علينا اليوم (A/65/53)، والذي يوجز العمل الذي تم القيام به من أجل تعزيز حقوق الإنسان في المجتمع الدولي وسعيه الدائم لترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها.

إن تقدم الأمم والشعوب يقاس بمدى احترامها لحقوق الإنسان والعمل على ترسيخ هذا المفهوم. كما أن ميثاق الأمم المتحدة يحثنا على النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها والحفاظ على الحريات الأساسية. الأمر الذي يتطلب منا جميعا السعي والتكاتف من أجل تحقيقه.

أطلع وفدي بلادي على التقارير المقدمة في إطار هذا البند. وأود هنا أن أؤكد أن دولة الكويت تولي اهتماما خاصا لقضايا حقوق الإنسان، وقد جاء الدستور الكويتي في عام ١٩٦٢ ليعطي الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها حيث استمدها من الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية التي تعمل على تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، ومن هنا أصبحت دولة الكويت في طليعة الدول الراعية لهذه الحقوق.

إن دولة الكويت إيمانا منها بقضايا حقوق الإنسان تقدم على الصعيد المحلي الرعاية الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية بشكل متساو للجميع، وقد ورد في دستور دولة الكويت ما يدعو إلى العدل والمساواة والحرية وسيادة القانون بين كافة المواطنين. هذا وقد تم إنشاء اللجنة العليا لحقوق الإنسان لمراجعة الأنظمة والقوانين واقتراح تعديلها ونشر الوعي بحقوق الإنسان من خلال وسائط الإعلام المختلفة.

وتشير المادة السابعة من دستور دولة الكويت إلى حقوق الإنسان وأكدت على مبادئ العدل والمساواة والتراحم بين الأفراد، كما نصت المادة (٨) من الدستور على صون الدولة لدعامات المجتمع وكفالة الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص. في حين كفلت المادتان ٣٦ و ٣٧ حرية الصحافة والنشر وحرية الفكر وإبداء الرأي وحرية التعبير.

لقد أولت دولة الكويت المرأة الاهتمام والرعاية ومنحتها حقوقا أكثر مما ملقى عليها من واجبات والتزامات وذلك تقديرا لدورها الفعال في صون المجتمع واستقراره. وأكد الدستور الكويتي على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية من دون تمييز. كما أن بلادي صادقت على الاتفاقية المتعلقة بمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

حرصت دولة الكويت على توفير الرعاية للطفل انطلاقا من مبادئها الدستورية والتزاماتها الدولية الواردة في المواثيق والمعاهدات التي صادقت عليها، ومن ضمنها الاتفاقية ١٣٨ المتعلقة بالحد الأدنى للسن المسموح به ممارسة العمل، ومن ضمنها الاتفاقية ١٨٢ المتعلقة بالقضاء التدريجي على أسوأ أشكال عمل الأطفال واستغلالهم. وأود أن أشير هنا إلى نسبة التلاميذ الذين يصلون إلى نهاية المرحلة الابتدائية تبلغ ١٠٠ في المائة، حيث تحققت تلك النسبة في عام ٢٠٠٩.

يعيش على أرض الكويت جاليات تنتمي إلى ١٢٠ جنسية تقريبا، وذات ثقافات ومعتقدات مختلفة. وقد

حرصت بلادي على تهيئة المناخ المناسب لهذه. وقد نص الدستور الكويتي في المواد من ٣٥ إلى ٣٩ وفي المواد من ٤٣ إلى ٤٥ على تعزيز وحماية الحريات والحقوق، ومنها حرية العقيدة وإقامة الشعائر الدينية بما يكفل لهم ممارسة شعائرهم ومعتقداتهم بكل حرية.

إن دولة الكويت، انطلاقا من قول النبي محمد (عليه الصلاة والسلام) ”الناس سواسية كأسنان المشط“، والتأكيد على المبادئ الثابتة لسياسة دولة الكويت الخارجية التي تؤكد تعزيز الأمن والسلم الدوليين، ونبذ العنف وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الإنسان، تقدم العديد من أشكال المساعدة الإنسانية من خلال المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية لجميع الشعوب المتضررة والمحتاجة بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو اللون، وذلك في إطار سعيها إلى تعزيز حقوق الإنسان وكرامته.

بما أننا نناقش اليوم مسألة حقوق الإنسان، لا يمكننا إغفال ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلية من انتهاك واضح وصارخ لكل الأعراف والقوانين الدولية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وخرقها للقانون الإنساني الدولي من خلال عمليات الاستيطان غير القانونية وحصارها الظالم لقطاع غزة الذي تمارسه ضد شعب أعزل حرم من الموارد الأساسية للحياة. لذلك لا بد من أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته ويوفر الحماية للشعب الفلسطيني من ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من ممارسات وسياسية غير قانونية.

في الختام، لن تدخر دولة الكويت جهدا لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في جميع المحافل الدولية. وهذا يأتي من خلال مشاركة بلادي في المؤتمرات الإقليمية والدولية كافة. وأود هنا أن أؤكد أن سعينا لتعزيز حقوق الإنسان لن يثمر إلا بالتعاون والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية للنهوض بحقوق الإنسان.

السيدة هيرناندو (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أشكركم يا سيادة الرئيس على منحي الفرصة للكلام بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بتقرير مجلس حقوق الإنسان (A/65/53). ويشكر وفدي رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير سيهاساك فوانغكيتكيو، على حضوره وعرضه التقرير السنوي للمجلس.

في عام ٢٠٠٦ أنشأ مجلس حقوق الإنسان لتعزيز آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وليكفل التمتع الفعال للجميع بحقوق الإنسان، بحيث يشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية.

إننا إذ نجري تقيمنا اليوم للمكاسب التي حققتها هذه المؤسسة الفتية نسبيا، تلاحظ الفلبين أن مجلس حقوق الإنسان قد حقق تقدما معقولا في الوفاء بولايته كما وردت في القرار ٢٥١/٦٠.

إن حجم عمل المجلس قد ازداد زيادة كبيرة منذ تأسيسه وأن تزايد عدد المبادرات الإقليمية تبين الانخراط والتعاون الايجابي في العمل من جانب الوفود نحو نهج أكثر عملية واستشرافي للمستقبل. وهذا يشير إلى أن المجلس يوفر بيئة ممكنة لتعزيز التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني.

لقد تم البت في عدة قرارات اتخذها المجلس في دورته الخامسة عشرة، وترحب الفلبين بصورة خاصة بالقرار ٢٥/١٥ بشأن الحق في التنمية. وبالنظر إلى الحالة الاقتصادية الراهنة والأزمة المالية وأزمة المناخ، والكوارث الطبيعية الواسعة النطاق والمتكررة، فإن إدراك الحق في التنمية أصبح حتميا وملحا. وهكذا يسر الفلبين استمرار المجلس في العمل لتسخير جدول أعماله من أجل تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي هذا الصدد السعي إلى

إعلاء شأن الحق في التنمية كما ورد في إعلان وبرنامج عمل فيينا وعلى قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان الأخرى والحريات الأساسية.

إن النهوض بالتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلبان القضاء على الفقر المدقع الذي ينتهك كرامة الإنسان. وفي هذا الصدد، تؤيد الفلبين عمل المجلس للانتهاء من مشروع المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان لكفالة أن تساعد تلك المبادئ في تعزيز تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان الحالي. ومن شأنها أيضا أن تجعل قانون حقوق الإنسان الدولي والسياسة أكثر أهمية للناس الذين يعيشون في حالة فقر مدقع عن طريق زيادة الوعي لديهم بحقوقهم ومكتسباتهم.

أما فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان والمهاجرين، فترحب الفلبين بالنداء الذي وجه المجلس للدول التي لم تفعل ذلك بعد بأن تنظر في المسألة بوصفها ذات أولوية والتوقيع والتصديق أو الانضمام إلى الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم. ما من شك في أن أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية يمثل تحديات إضافية لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم وتزيد من تعرضهم للاستغلال، من قبيل الاتجار بهم.

لذلك أيدت الفلبين وألمانيا القرار ٢/١٤، المعنون ”الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال: التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في تعزيز حقوق الإنسان ارتكازا على نهج مكافحة الاتجار بالأشخاص“، وهو قرار اُتخذ في الدورة الرابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان.

تواصل الفلبين تأييد المجلس في تشجيع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد بأن تعمل على سن قوانين محلية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم وتعزيز التعاون الدولي في هذا المضمار. وتأمل الفلبين بأن يواصل المجلس تشكيل شراكات دولية في مجال حقوق الإنسان والتركيز على بناء القدرات لدى البلدان النامية.

إن الاستعراض الدوري الشامل، بحكم طابعه الحكومي الدولي المتمثل في استعراض الأقران، لا يزال أكبر آلية ابتكاريه وفعالة لدى المجلس في ضمان وفاء الدول بمسؤوليتها نحو احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتطبيقها. قام المجلس منذ إنشائه باستعراض دوري شامل لمائة وثمانية وعشرين بلدا. غير أنه لا تزال هناك حاجة لتعزيز عملية الاستعراض إذا ما أريد لرؤيتنا أن تؤتي أُكلها في آلية استجابية على الدوام لتحسين حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان حيثما وقعت.

ويقر وفدي بدور الإجراءات الخاصة ومساهمتها في إعلاء شأن حقوق الإنسان وحمايتها. فاستقلالها جانب هام من جوانب عملها، ولكن لا بد من أن تكون متوازنة بمراعاتها لعوامل هامة من قبيل الاحترافية والنزاهة والكفاءة والفعالية.

أخيرا، بما مجلس حقوق الإنسان وجميع أصحاب المصالح شرعوا في عملية استعراض رسمية هامة جدا، يثق وفدي بأن الحوار والتعاون سيعززان من ركائز المشاركة الدولية في حقوق الإنسان، وستعمل جميع الأطراف المعنية على تحديد وسائل ملموسة وعملية يمكن من خلالها زيادة تعزيز كفاءة عمل المجلس.

السيد أحمد (السودان): سيدي الرئيس، في البداية يرحب وفد السودان بتقرير السفير سيهاساك فوانغكيتكيو، رئيس مجلس حقوق الإنسان ويهنئه على قيادته الحكيمة التي بدأ بها عمله في رئاسة المجلس ونتمنى له التوفيق والسداد للوصول لعملية استعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان.

لقد مثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان منذ مولده قبل أقل من خمس سنوات إنجازاً هاماً في عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة والأجهزة المتفرعة منها في معالجة قضايا حقوق الإنسان على أساس المساواة بين جميع الدول، فيما عرف بآلية الاستعراض الدوري الشامل التي تخضع لها جميع الدول دون استثناء. وذلك بالإضافة إلى تقديم المشورة على أساس ولايته بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ وذلك من خلال آلية الإجراءات الخاصة التي يمكن أن تقدم عملاً جليلاً إذا مارس حاملو الولايات عملهم بحيادية ودون تسييس أو انتقائية حسب نص وروح الولايات المنوطة بهم ومدونة السلوك التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢/٥ وأكد عليها في قراره ١١/١١ في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

لقد أشار قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ إلى إجراء استعراض لأداء وعمل مجلس حقوق الإنسان بعد انقضاء فترة خمس سنوات، ولم يشر من قريب أو بعيد إلى إصلاح لأن المجلس الحالي لا يحتاج إلى إصلاح، بل إلى زيادة ضبط وتحسين آليات عمله القائمة أصلا من دون المساس بالقواعد التي قام عليها المجلس.

يُعد السودان الآن تقريره للمراجعة الدورية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان في النصف الأول من العام القادم. وتعكف الآن أجهزة الاختصاص في بلادي من إدارات حكومية ومنظمات مجتمع مدني وجميع الشركاء الآخرين، في إعداد تقرير السودان الذي سيتضمن، من بين أشياء أخرى، قضايا التحول الديمقراطي والانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت مؤخراً في بلادي وأسفرت عن انتخاب الشعب لرئيس الجمهورية وبرلمان منتخب بصورة ديمقراطية وسلمية شهدها العديد من المراقبين من شتى أنحاء العالم.

لقد أشاد السيد محمد شاندي عثمان الخبير المستقل لحالة حقوق الإنسان في السودان في تقريره (A/RC/14/41) أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الأخيرة في الفترة أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ التي نحن بصدد مناقشة تقريرها الآن، أشاد بتعاون السودان مع آليات الأمم المتحدة العاملة في مجال حقوق الإنسان والتي من بينها الولاية المسندة إليه بموجب قرار المجلس ١٠/١١ الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. كما أشاد بإنشاء السودان للمنبرين المشتركين لحقوق الإنسان والمنابر الفرعية المشتركة بين الحكومة السودانية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان لتطوير ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان في السودان. كذلك أشاد الخبير المستقل بالتطورات التشريعية والقانونية، خاصة مصادقة السودان على اتفاقية حقوق الطفل والقوانين الخاصة بالصحافة والمطبوعات وقانون الأمن العام الجديد، فضلا عن المصادقة على قانوني استفتاء جنوب السودان ومنطقة آبيي وقانون المشورة الشعبية. كما أشاد بإجراء الانتخابات التنفيذية والانتخابات التي تمت على مستوى الولاية والانتخابات الرئاسية، مؤكدا على نزاهة الانتخابات وحياديتها وخلوها من أي تزوير أو أحداث عنف. لقد انعكس ذلك في قرار مجلس حقوق الإنسان الصادر عنه والمتضمن في التقرير الذي بين أيدينا.

لقد اتخذ مجلس حقوق الإنسان قرارات تاريخية كان أهمها ما تعلق بتقرير غولدستون، ونتائج بعثة تقصي الحقائق بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وارتكاب الجيش الإسرائيلي للعديد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية لسكان غزة العزل. وقد أضاف المجلس لذلك إنجازا آخر تمثل في قراره المتعلق أيضا بعدوان الجيش الإسرائيلي على قافلة أسطول الحرية وقتل العديد من عمال الإغاثة الذين كانوا يحملون مساعدات إنسانية لفك الحصار عن قطاع غزة.

السيد مندي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على إحاطته الإعلامية وعرضه لتقرير المجلس (A/65/53).

إن مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦، ما برح يؤدي دورا يبعث على الإعجاب. وقد ساعد ذلك المجلس في تحقيق مركز مرموق وشرعي ورئيسي في تناول قضايا حقوق الإنسان على الساحة الدولية. لقد شعرنا بالتشجيع لتوافق الآراء الواسع على أن المجلس حقق تحسنا كبيرا بطريقة أكثر بناءة. ويرجع الفضل في ذلك بصورة رئيسية إلى الانتقال الأساسي للمجلس بجعل تركيزه ينصب على مبادئ العالمية والحيادية، والموضوعية وبناء القدرات، وهي خصائص تتميز بها آلياته وجدول أعماله وبرنامج عمله وأساليب عمله.

إن قوة المجلس تكمن أيضا في تشديده على الحوار والتعاون والشفافية وعدم الانتقائية في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ومن حيث الجوهر فإن المشاركة العارمة للدول الأعضاء في عملية الاستعراض الدوري الشامل أثبتت ذلك حتى الآن. وتبرز أيضا نجاح تلك الآلية الابتكارية التي وفرت منطلقا لتقاسم الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته. ومما تجدر ملاحظته أيضا أن الاستعراض قد ولد زخما جديدا نحو التصديق على الصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومزيدا من الانفتاح نحو الإجراءات المتعلقة بشكاوى حقوق الإنسان وسن تدابير وطنية تتماشى مع التزامات الدول الأطراف بموجب صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة.

ويسعدني أن ألاحظ الموقف الاستباقي لمجلس حقوق الإنسان في دراسة عدة حالات طارئة عن حقوق الإنسان والاستجابة إليها. إن مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه، بالإضافة إلى دوراته العادية الـ ١٥، عقد أيضا ١٣ دورة طارئة لتداول مسائل ذات اهتمام خاص. وقد ساعد ذلك في زيادة تعزيز مصداقية المجلس على الصعيد الدولي ووفر محفلا مناسبا للدول الأعضاء لإثارة قضايا حقوق الإنسان.

إننا في السنة الخامسة من إنشاء المجلس. وهذه فرصة لنا لنضمن أننا تعلمنا من العمل والممارسات الحالية للمجلس وصياغتها في الاستعراض المستمر لمجلس حقوق الإنسان. ونأمل أن ترتكز جهود الاستعراض التي نقوم بها على نهج شامل يحترم التنوع في التجارب الوطنية التاريخية، والثقافات والتنمية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمناقشات التي جرت في الأسبوع الماضي في الاجتماع الأول للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية والمعني باستعراض عمل ووظائف مجلس حقوق الإنسان.

نرى خلال عملية الاستعراض، أنه ينبغي للمجلس أن ينظر في تنسيق برنامج عمله بالانعقاد في دورتين عاديتين بحيث يبلغ مجموع فترات انعقاده ثمانية أسابيع في كل عام، مع عقد الدورة الثالثة المتبقية لمدة أسبوعين، لإضافتها إلى البرنامج الحالي للاستعراض الدوري الشامل.

بالإضافة إلى ذلك، ولوضع التركيز اللازم على الطبيعة الحكومية الدولية للمجلس، نؤيد الحفاظ على الدور الإجرائي والتنظيمي لرئيس مجلس حقوق الإنسان والمكتب. ونود أيضا أن نكرر الإبقاء على إجراء تقديم الشكاوى في المجلس، مع استكشاف إمكانية تنسيق وظيفته. ونعتقد أنه يخدم غرضا مفيدا ويمكن الحكم على فعاليته من المعدل العالي نسبيا للردود الجيدة والحسنة التوقيت التي تأتي من الدول.

أما وقد أنشأنا مجلس حقوق الإنسان بوصفه هيئة فرعية للجمعية العامة، نقدر الممارسة الحالية المتمثلة في عرض تقرير المجلس في الجمعية العامة مباشرة، على أساس فهم

مؤداه أنه اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة تنظر في كل توصياته وتبت فيها.

وندعو أيضا إلى إنشاء آليات ووضع إجراءات يمكن من خلالها للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة البت بسرعة في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتقرير المجلس، وخاصة القرارات التي تنطوي على آثار مالية، للتقليل إلى الحد الأدنى من طول الوقت المستغرق الذي نشهده حاليا للبت فيها.

تعلق الهند أهمية كبيرة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولا تزال الهند ملتزمة بتعضيد مجلس حقوق الإنسان وجعله هيئة فعالة وكفؤة وقادرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

أود أيضا أن أقول أن روح التعاون والتفاهم المتبادلين ينبغي أن توجه عمل مجلس حقوق الإنسان. ونكرر التزامنا بمواصلة المشاركة بفعالية مع جميع الدول الأعضاء والسعي جاهدين لنكفل بأن يُبقي المجلس على مركزه المرموق في مجال حقوق الإنسان على الساحة الدولية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن اشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقديمه للتقرير إلينا مع عرض شامل عن التطورات التي حدثت وعن أعمال المجلس والتحديات التي يواجهها.

نرحب بجلسة اليوم للنظر في تقارير مجلس حقوق الإنسان (انظر A/65/53)، بما فيها تقرير الدورة الخامسة عشرة (A/65/53/Add.1) الذي يتضمن عددا من القرارات الهامة، بما فيها الإشارة إلى التقارير المتعلقة بهجمات النظام الإسرائيلي على أسطول صغير من السفن وكذلك هجماتها الوحشية على الشعب الفلسطيني البريء في قطاع غزة.

إن إنشاء مجلس حقوق الإنسان كان من بين أهم المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة، ليس بسبب مساهمته في تحسين هيكل حقوق الإنسان في الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا وبصورة أساسية، بالنسبة لطاقته وقدرته على تغيير بيئة المواجهة بين الحكومات التي كانت سائدة في عهد لجنة حقوق الإنسان السابقة، التي في نهاية المطاف تراجعت أمام مجلس حقوق الإنسان بوصفه منتدى للحوار والتعاون.

إن جمهورية إيران الإسلامية، إلى جانب البلدان النامية، شاركت بهمة وساهمت مساهمة إيجابية في عملية إصلاح آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي إنشاء المجلس بغية إنهاء عملية تسييس وتلاعب لآلية الأمم المتحدة قامت بها لفترة طويلة حفنة من البلدان. ولدى إنشاء مجلس حقوق الإنسان، استهدفنا جميعا إنشاء آلية خالية من الانتقائية، والمعايير المزدوجة والضغط السياسي عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها.

ونواصل القول بأن استعراض وظائف المجلس ومركزه ،كما ينص على ذلك القرار ٢٥١/٦٠، يمثل فرصة كبيرة لتقييم أدائه من أجل تحديد نقاط ضعفه وقوته. وعلينا دراسة وظائف المجلس، ارتكازا على معايير رئيسية وموضوعية. ونؤيد وجهة النظر القائلة بأن عمل المجلس لن يؤتي أُكله إلا بالقضاء على المحاباة والانتقائية والمعايير المزدوجة والتسييس. ويجب أن يتم الاستعراض في إطار عملية مفتوحة وشفافة وغير مسيسة، وبناءة وتوافقية. والانخراط الكامل للدول الأعضاء في تلك العملية يبقي على ثقتها في النتائج النهائية.

وعلاوة على ذلك، يجب تنفيذ عملية إعادة تقييم المجلس لاستعراض عمل ووظائف مجلس حقوق الإنسان وليس إصلاحه، ولا ينبغي إعادة فتح صفقة بناء المؤسسة. وينبغي لعملية الإصلاح أن تركز على إزالة العيوب والإبقاء

على القدرات الحالية للمجلس، بما في ذلك تحسين الكفاءة والمصداقية في إعلاء شأن حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة عادلة ومحايدة.

هناك إجماع فيما بين الدول على أن الاستعراض الدوري الشامل يشكل انفراجا كبيرا في أنشطة حقوق الإنسان الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة. لقد كانت العبرة من إنشاء هذه الآلية كفالة الشمولية والموضوعية وعدم الانتقائية والحياد في عمل مجلس حقوق الإنسان. فمن الناحية المنطقية، تتجلى الميزة الحقيقية لتلك الهيئة في تمكين آلية حقوق الإنسان من العمل إلى حد يتجاوز احتكار حفنة من الدول لرصد حالات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

وفي ذلك السياق، من سوء الطالع، أنه على الرغم من وجود آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، لا تزال بعض البلدان تطرح مشاريع قرارات تتعلق ببلدان بعينها وتقدمها في اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة. إن كل الموجودين في هذه القاعة يدركون تمام الإدراك بأن هذه القرارات ممارسات محفزة سياسيا تخدم أغراضا ومصالح سياسية لمقدميها. إن طرح مشاريع قرارات تتعلق ببلدان بعينها وتقديمها في اللجنة الثالثة يقوض، أولا وأخيرا، من مصداقية مجلس حقوق الإنسان بوصفه جهازا متخصصا تابعا للأمم المتحدة ومكرسا للنظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان.

في شباط/فبراير ٢٠١٠، تم النظر في التقرير الوطني لجمهورية إيران الإسلامية في الجلسة السابعة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وقامت حكومتي بترتيبات شاملة مع جميع أصحاب المصالح الوطنيين، بما في ذلك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، لإعداد تقريرنا الوطني وتقديمه لنظر الفريق العامل. وجمهورية إيران الإسلامية تتعاون تعاونا كاملا ووثيقا مع آلية الاستعراض الدوري الشامل عن طريق تقديم تقرير وطني شامل ومفصل وإرسال وفد رفيع المستوى يشارك بفعالية وبصورة بناءة في استعراض تقرير إيران الوطني للقيام بدوره في تحسين وتعزيز الآلية المنشأة حديثا. من الجدير بالذكر انه من بين مجموع ١٨٨ توصية، تم قبول ١٢٣ منها، مما يبين بوضوح انفتاحنا والتزامنا بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي. علاوة على ذلك، تم اعتبار ٢٠ توصية من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها.

إن سياسية جمهورية إيران الإسلامية إزاء حقوق الإنسان ما برحت تشدد على أهمية النهج التفاعلي والتعاوني في إعلاء شأن حقوق الإنسان وحمايتها كما نصت على ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى تحاشي المواجهات والمعايير المزدوجة والتسييس. وإيران لديها التزام راسخ بإعلاء شأن حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك، في جملة أمور، اتخاذ التدابير اللازمة المفضية إلى المزيد من تقارب القيم والمبادئ التي تنادي بها العديد من البلدان ذات الثقافات المختلفة والخلفيات الاجتماعية والتاريخية المختلفة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نتطلع قدما إلى مواصلة تعاوننا الوثيق مع المجلس وأعضائه لتحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق قدر أكبر من العدالة العالمية والمساواة والتنمية من خلال تعزيز حقوق الإنسان للجميع.

السيدة مورغان سوتومايور (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أن اشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقديمه تقرير المجلس إلى الجمعية العامة وفقا للأهمية الواجب إيلائها إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بوصفها إحدى ركائز منظمتنا. ونرحب بالتقرير عن الأعمال التي قام به مجلس حقوق الإنسان، ويشمل التقرير العمل الذي قامت بها تلك الهيئة في الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وحزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/53 و Corr.1) والإبلاغ عن آخر دورة عقدتها في شهر أيلول/سبتمبر (A/65/53/Add.1).

ونقر بأن دورة العمل السابقة للمجلس كانت مثمرة بشكل خاص. أود أن أبرز بعض القرارات المتعلقة بأهمية عمله التنظيمي الهام، من قبيل إنشاء فريق عامل لصياغة إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب بشأن حقوق الإنسان وتمديد ولاية الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني ببروتوكول اتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء يتعلق بالاتصالات.

أما فيما يتعلق بتعزيز نظام الإجراءات الخاصة، فمما يجدر ذكره قرار تعيين مقرر خاص معني بالحق في حرية التجمع والحق في تكوين الجمعيات، وينبغي أيضا إنشاء فريق خبراء عامل للقضاء على التمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة. ونحن واثقون من أن فريق الخبراء الجديد الذي قام بلدي بلفت نظر المجلس إليه، سوف يعمل انطلاقا من روح التعاون مع الدول وسائر أصحاب المصالح وبالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة، وبخاصة لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة والمقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة، لتجميع ونشر أفضل الممارسات للقضاء على التمييز ضد المرأة أمام القانون.

إن المكسيك ملتزمة التزاما كاملا بتعزيز مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بوصفه هيئة هامة لدى المنظمة مسؤولة عن إعلاء شأن حقوق الإنسان وحمايتها. وقدم مجلس حقوق الإنسان في غضون بضع سنوات منذ إنشائه، مساهمة كبيرة في مجال حماية حقوق الإنسان وفي بعض أدواته، من قبيل آلية الاستعراض الدوري الشامل، مما سيكون له أثر أكبر في المستقبل حالما تبدأ دورة الإبلاغ الثانية. لذلك نعتقد أن عملية استعراض عام ٢٠١١ ستمثل فرصة لكي تحدد بصورة برنامجية وواقعية ومنطقية المجالات التي يمكن فيها تعزيز المجلس. وعلينا أن نبني على المنجزات التي تحققت بينما نحدد مجالات التحسن.

إن المكسيك، كجزء من التزامها بتعزيز عملية الاستعراض وبالاشتراك مع فرنسا، شجعت على إنشاء فريق للمناقشة غير الرسمية يضم ٢١ بلدا، ومكتب المفوض السامي ومنظمات المجتمع المدني للانخراط في حوار بناء بشأن الطرق التي يمكنها بها تعزيز هذه الهيئة. أود أن أذكر أن جميع الوفود في جنيف أُبْلِغت بنتائج العملية غير الرسمية.

إن استعراض عام ٢٠١١، من خلال منظور تعاوني، سيشهد على قدرتنا على تحقيق التغييرات اللازمة لضمان فعالية المجلس في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي مستعد للتغلب على ذلك التحدي. إن المكسيك إذ تأخذ ذلك في الحسبان، سوف تسخر تلك الفرصة لتقديم مقترحات تهدف إلى إضفاء قدر أكبر من الكفاءة والأثر على الآليات والإجراءات المتاحة للمجلس.

أود أن أجدد التزام المكسيك بالعمل بصورة بناءة مع جميع الوفود في عملية الاستعراض.

السيدة وفاء – اغو (غامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقريره السنوي للمجلس (A/65/53 و A/65/53/Add.1) وأن أعرب عن تقديري إلى أعضاء المجلس على جهودهم في جعل وظيفة المجلس وفقا لما نص عليه قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، المعنون: ”مجلس حقوق الإنسان“.

مرت خمس سنوات تقريبا منذ اتخاذ ذلك القرار البارز، ومنذ ذلك الحين، ما برحنا نشهد تطورا سريعا في المجلس ابتداء من مؤسسة وليدة إلى هيئة فرعية قوية جدا تابعة للجمعية العامة. ولاحظنا على مر السنين زيادة في حجم عمل المجلس، بالنظر إلى عدد دوراته الخاصة التي عقدت منذ إنشائه وعدد البلدان التي خضعت لاستعراضاته الدورية الشاملة. نحض المجلس على الاستمرار في تنسيق عمل

آلية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها أداة لمزيد من التعاون في إعلاء شأن حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أرجاء العالم. وقد أنشأ المجلس أيضا الكثير من الولايات الجديدة.

لقد مرت غامبيا باستعراضها الدوري الشامل في الفترة قيد الاستعراض، ودرست بعناية استنتاجات الفريق العامل. وبوسعي أن اطمئن الجمعية إلى أننا ندرس سائر صكوك حقوق الإنسان واتفاقيتها التي لسنا طرفا فيها لكي نصبح طرفا في البعض منها، وفقا لالتزاماتنا الدستورية والدولية. ونتطلع قدما إلى دورة الاستعراض المقبلة.

أود القول أنه ربما ينبغي تمديد دورة الاستعراضات حتى خمس سنوات. أما فيما يتعلق بمهمة إعلاء شأن حقوق الإنسان وحمايتها على أساس مستمر، فنحن ملتزمون بذلك. ومن هنا يحض وفدي المجلس على أن يظل وفيا لولايته كما ورد تعريفها في القرار الذي أُنشئ بموجبه.

ينص قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ على استعراضين، الأول، استعراض تقوم به الجمعية العامة نفسها لتقييم وضع المجلس ضمن فترة خمس سنوات، والثاني، استعراض المجلس لعمله ووظائفه بعد خمس سنوات من إنشائه، يعقبه تقرير يقدم إلى الجمعية العامة. ونحيط علما بتعيين الميسرين لتلك الغايات في نيويورك وفي جنيف، ونتطلع قدما إلى المساهمة بفعالية في عمليات الاستعراض.

إن وفدي مهتم بشكل خاص بنتيجة عملية جنيف. واسمحوا لي بأن أنبه إلى أن أي استعراض لا ينبغي أن يحاول تقويض الدور الحيوي الذي تضطلع به اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة بوصفها لجنة الخبراء الرئيسية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان والقضايا ذات الصلة. إن الدور الشامل والطابع العالمي للجنة الثالثة يسمحان لكل الدول بمناقشة مسائل حقوق الإنسان بدون الخضوع للقيود المعتادة المتعلقة بتكلفة المشاركة وعدم العضوية في مجلس حقوق الإنسان – التي تمثل معوقات ستستمر في المستقبل المنظور.

وبدون المساس بنتائج عمليتي الاستعراض، نرى أن المجلس قد أدى عمله بصورة جيدة بصفته جهازا فرعيا للجمعية. وبالأحرى ينبغي تعزيز الأدوار التي تنهض بها حالياً الجمعية ولجنتها الثالثة، لأنهما يسمحان بقدر أكبر من المشاركة لكل الدول بدون إقصاء. ويتطلع وفدي بشكل مماثل إلى صدور تقرير الاستعراض الجاري حاليا في جنيف. وفي نيتنا أن ندرس التقرير وأن نسهم في أي قرارات نهائية يمكن أن تتخذها الجمعية بشأن النتائج.

السيدة مارتينا (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): بالرغم من أن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، أود أن أضيف بعض الملاحظات بشأن مسائل بعينها.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير (A/65/53 و Corr.1 و A/65/53/Add.1)، تعامل مجلس حقوق الإنسان مع طائفة واسعة من القضايا المواضيعية والقضايا المحددة المتعلقة بحقوق الإنسان. وحافظ المجلس على دوره المهم كمنتدى للحوار والتعاون. وفي الوقت نفسه، ينبغي له أن يفعل المزيد لتحسين قدرته على التصدي لكل حالات حقوق الإنسان بصورة شاملة وفي الوقت المناسب. ونرحب بالمبادرات الأقاليمية المقدمة في إطار المجلس، ونعتقد أنها توحد البلدان وتعزز عمل المجلس. والجدير بالذكر أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء على بعض المسائل التي قسمت الدول في السابق.

ويسعدنا أن نلاحظ زيادة الاهتمام في إطار المجلس بمسألة الوقاية ودورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ونأمل أن يعزز المجلس الجانب الوقائي في أنشطته وأن يستخدم بصورة أفضل إمكاناته الوقائية في تعزيز الاحترام

والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية على مستوى العالم.

ونرحب بعمل الفريق المفتوح العضوية المعني باستعراض مجلس حقوق الإنسان والمشاركة الفعالة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تلك العملية. وعقدت الدورة الأولى للفريق العامل في جنيف الأسبوع الماضي وكانت إيذانا بالانطلاقة الرسمية لعملية الاستعراض. ونأمل أن تساعد المجموعة المتنوعة من التوصيات والاقتراحات المقدمة خلال الدورة في إيجاد أفضل سبيل لزيادة فعالية مجلس حقوق الإنسان. وينبغي التشديد على أهمية تنسيق استعراضي نيويورك وجنيف. ومن المهم أيضا ألا يعوق استعراض المجلس عمله الموضوعي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بإنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ وبدء تشغيله فيما بعد، بدأنا نشهد نموذجاً رئيسياً للتحول يميز بوضوح المجلس عن سلفه. وبإنشاء المجلس، قررت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضا رفض الممارسات السلبية مثل الأساليب القسرية العدائية، والتسييس، والفضح والتشهير، وبدأت بدلا من ذلك في العمل معا لبناء مؤسسة قائمة على مبادئ الحوار والتعاون والتشاور والاحترام المتبادل.

ومع اقترابنا من الاستعراض المزمع للمجلس في العام المقبل، ترى ماليزيا أن الدول الأعضاء ينبغي أن تركز على تعضيد نقاط قوة المجلس وليس على إعادة تشكيله، وإعادة صياغته، أو تفكيك الترتيبات القائمة. إن الاستعراض فرصة للتقييم، ولإجراء تعديلات، إن دعت الضرورة، في مجموعة التدابير الخاصة ببناء القدرات المؤسسية بهدف تحسين فعالية المجلس وكفاءته في تأدية ولايته.

ولا يمكن إنكار أن إنشاء المجلس وإنجازاته العديدة حتى الآن، ومن بينها التنفيذ الناجح لآلية الاستعراض الدوري الشامل، تقف الآن كأمثلة ملموسة وإيجابية لنجاح المجتمع الدولي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع. وبالطبع، يمكن دائماً عمل المزيد لكفالة حماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ومع مراعاة هذه الاعتبارات، نعتقد أيضاً أنه في الوقت الذي يشتد فيه عود المجلس ليؤدي دوره المنوط به، فإنه يجب التفكير في تبسيط عمله وتوحيده وجعله مرئياً بصورة أكبر، بالإضافة إلى تحسين أساليب عمله. وبخصوص المسألة الأخيرة، نحن لا نتفق مع الانتقادات القائلة إن المجلس يفتقر إلى القدرة على الاستجابة لحالات حقوق الإنسان. ونرى أن قدرته على الاستجابة قد ظهرت بجلاء من خلال عقده العديد من الدورات الاستثنائية والمناقشات العاجلة حول القضايا الملحة في عصرنا.

ويتطلع وفدي إلى إكمال العمل الذي يؤديه حاليا في جنيف الفريق العامل الحكومي الدولي بشأن استعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان. ونقدم للفريق الدعم سواء من هنا في الجمعية العامة أو من خلال مشاركتنا الفعالة بوصفنا عضواً في المجلس.

وإذ يضع وفدي في اعتباره معايير عملية الاستعراض الحالية، التي تقتصر على عمل وأداء المجلس، فإنه يود أن يسهم بالتعليقات التالية.

أولاً، فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، من الواضح أن آلية الاستعراض يجب استعراضها بصورة عاجلة، بما في ذلك ما يتعلق بنطاقها وتأثيرها المنشود منها، في الوقت المحدد لعقد دورة الاستعراض الثانية. ومن المهم احترام المبادئ التي ترتكز عليها مشاركتنا في إطار عملية الاستعراض والالتزام بها في سياق العملية، وهي تشمل الموضوعية، والحوار والتعاون، وعدم الانتقائية، وعدم التسييس والشفافية. ونؤكد مجدداً ضرورة الإبقاء على أساس

الاستعراض، فضلاً عن طابعه الحكومي الدولي. وفيما يتعلق بإمكانية وجود فجوة بين دورتي الاستعراض الأولى والثانية، نشدد على أن توزيع دورات الاستعراض مستقبلاً على مدى خمس سنوات يمكن أن يأتي بفوائد عملية، من بينها تحسين مشاركة أصحاب المصلحة، والمحافظة على نظام الاستعراض الحالي بقدر الإمكان، من أجل كفالة إمكانية التنبؤ بالنسبة لكل الدول وتمكينها من القيام بالتحضيرات الملائمة للاستعراض المقبل. وبما أن دورات الاستعراض الثانية والمقبلة عملية مستمرة، فإن وفدي يود أن يؤكد على أهمية التعاون الوثيق والتنسيق بين الدول مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في أمور من بينها إعداد الوثائق التجميعية.

ثانياً، فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة، يؤكد وفدي مجدداً أهمية أن تحترم الإجراءات الخاصة وأن تلتزم بمدونة قواعد السلوك في الاضطلاع بولايتها. وفي ذلك السياق، يود وفدي أن يشدد على أن طلبه والطلبات الأخرى المماثلة له ينبغي عدم إساءة تفسيرها واعتبار أنها تسعى إلى التدخل في استقلال الإجراءات الخاصة. إن المكاسب الإيجابية التي تحققت أثناء عملية ترشيح واختيار وتعيين الإجراءات الخاصة ينبغي المحافظة عليها بوسائل من بينها زيادة تحسين عملية التشاور الجارية حالياً، فضلاً عن المتطلبات التقنية والموضوعية للمرشحين المحتملين، عند الاقتضاء. ويرى وفدي أن المدة الحالية للولايات القطرية المخصصة لبلدان محددة توفر المرونة الكافية لكل الأطراف المعنية لإعادة النظر في حالات معينة خلال سنة تقويمية واحدة.

وعلى نحو مماثل، بالنسبة للولايات المواضيعية، لا يتوخى وفدي إحداث أي تغيير، ويقترح الإبقاء على مدة الثلاث سنوات الحالية لمثل هذه الولايات. بالإضافة إلى ذلك، لئن كان من المتوقع أن تقدم الدول استجابات فورية تقريباً لطلبات الزيارة المقدمة من الإجراءات الخاصة، ينبغي للإجراءات الخاصة بدورها أن تفعل الشيء نفسه عند تقديمها طلبات للقيام بزيارات قطرية.

ثالثاً، فيما يتعلق باللجنة الاستشارية وإجراءات الشكاوى، يرى وفدي أن اللجنة الاستشارية قد قدمت، ولا تزال تقدم، عنصر خبرة ذا قيمة في توجيه عمل المجلس بصورة أفضل، بوسائل من بينها الاقتراحات المتعلقة بتنفيذ وتشغيل قرارات المجلس. ونظراً للحداثة النسبية إنشاء اللجنة الاستشارية، وطبيعة عملها والوقت الطويل الذي يستغرقه إعداده واكتماله، يرى وفدي أنه ينبغي السماح للجنة الاستشارية بالعمل وفقاً للخطوط الحالية. وفيما يتعلق بإجراءات الشكاوى، يجب عدم الحكم على فعالية تلك الآلية بعينها على أسس كمية محضة. ومن أجل تعزيز مبادئ الحوار والتعاون التي يقوم عليها عمل المجلس وآلياته، يقترح وفدي مراجعة الترتيبات الإدارية الحالية، وتغييرها عند الاقتضاء، إذ إنها تبدو تمييزية حيال ممثلي الدول الذين يمثلون أمام المجلس في إطار إجراءات الشكاوى.

لقد ظللنا نواجه، هنا في الجمعية العامة، مسألة علاقة المجلس، منذ إنشائه، بالجمعية. وقد ظهر أن هذه المسألة تسبب انقساماً سياسياً، وظل الناس يعمدون إلى تجنبها من خلال ممارسة تقسيم البند، بحيث تنظر الجمعية واللجنة الثالثة كلتاهما في تقرير المجلس، مع تولي اللجنة الثالثة النظر في توصياته. وقد جرى إعداد ذلك الأسلوب في الماضي باعتباره تدبيراً لسد فجوة، لكن يبدو أنه حقق هدفنا الأولي الشامل، ألا وهو تمكين الجمعية العامة من النظر في كل التقارير والتوصيات الصادرة عن المجلس واتخاذ إجراءات بشأنها. ولذلك نرى أنه يمكن الإبقاء على هذه الممارسة، إذْ إنّ البدائل ستقود إلى جدل يتسبب في انقسام الجمعية، ولا يفضي بالضرورة إلى نتائج ملموسة، وينطوي على خطورة جعل المجلس أداة لتسييس حقوق الإنسان بدلاً من أن يكون مؤسسة حقيقية لحقوق الإنسان كما أريد له.

وفي ملاحظة أخيرة، نود أن نعرب عن تقديرنا لإسهام المنظمات غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. فأحد المعالم البارزة للغاية التي تميز المجلس هو الحيز المتزايد الذي يفسحه لمشاركة المنظمات غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في أعماله. ومن أجل كفالة أكبر قدر من الفعالية لمساهمة المنظمات غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، يجب أن تتم تلك المساهمة وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة التي تنظم كيفية مشاركتها.

السيد نتواغا (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على التقرير (A/65/53 و A/65/53/Add.1) قيد النظر. ويرحب وفدي بفرصة المشاركة في المشاورات في إطار البند ٦٣ من جدول الأعمال بشأن تقرير مجلس حقوق الإنسان. ونشكر رئيس المجلس على بيانه الاستهلالي الإضافي.

ويعلق وفدي أهمية كبيرة على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وفي ذلك الصدد، نرحب بإبلاغنا بآخر مستجدات العمل الذي اضطلع به المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض. ونحيط علماً بأن مجلس حقوق الإنسان واصل الاستجابة بسرعة لحالات حقوق الإنسان الناشئة حول العالم، وذلك بوسائل من بينها تنظيم الدورات الاستثنائية مثل الدورة التي انعقدت في كانون الثاني/يناير هذا العام عقب مأساة زلزال هايتي. كما نلاحظ أن المجلس قد اتخذ قرارات بشأن حالات ملحة أخرى، من بينها الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتحقيق الدولي عن الغارة على سفن أسطول المعونة.

إن من المهم كفالة التنفيذ الفعال والمتابعة لقرارات ونتائج دورات مجلس حقوق الإنسان، إذا أُريد للمجلس أن يلبي توقعات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، بالرغم من ترحيبنا بقيام المجلس بإنشاء ولايات وآليات جديدة خلال دورته الخامسة عشرة، فإننا نود أن نشدد على أهمية المحافظة على التوازن الدقيق مع الولايات القائمة حالياً تجنباً لازدواجية لا مبرر لها. وفي حالات كثيرة يكون من الأفضل السعي إلى تقوية الآليات والولايات القائمة، بدلاً من إضافة آليات جديدة، إذا كان تنفيذ الموجود منها يمثل تحديات بالفعل، لا سيما من حيث التمويل.

وترحب بوتسوانا أيضاً بالإحاطة الإعلامية بشأن عملية استعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان من خلال مشاورات الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعقودة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ومن المشجع ملاحظة أن التقييم الإجمالي لعمل المجلس حتى الآن كان إيجابياً بدرجة كبيرة.

ويعزى ذلك التقييم الإيجابي جزئياً إلى آليات المجلس الجديدة، ومن بينها الاستعراض الدوري الشامل، وإجراءات الشكاوى، والإجراءات الخاصة، واللجنة الاستشارية – ما يشكل في مجمله إطاراً مؤسسياً قوياً جداً تم وضعه من أجل كفالة أن يفي المجلس بولايته بصورة فعالة. لقد كان نتاج نص في البناء المؤسسي جرى التفاوض حوله بعناية، ونأمل أن يُحافَظ على توازنه عند السعي لتعزيز تنفيذه خلال عملية الاستعراض.

ونحن نعتبر إدخال آلية الاستعراض الدوري الشامل تجديداً رئيسياً، ونعتقد أن الاستعراض قد قدّم أدلة كافية تؤكد مفارقة المجلس لسلفه، لجنة حقوق الإنسان، من حيث عدم تسييس حقوق الإنسان، وتوخي الموضوعية، وتجنب الانتقائية وعدم تطبيق معايير مزدوجة في التعامل مع حقوق الإنسان.

كما كانت الإجراءات الخاصة أداة بالغة الفعالية في النهوض بجدول الأعمال العالمي لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، يسرنا الإبلاغ بأن بوتسوانا قد تعاونت مع المكلفين بولايات في مجلس حقوق الإنسان في أمور من بينها تيسير زياراتهم القطرية إلى بوتسوانا. ونعتقد أن الإجراءات الخاصة تضطلع بدور محوري في عمل مجلس حقوق الإنسان. وقد ساعدت تقاريرها المواضيعية وتوصياتها الدولَ الأعضاء بطرق مختلفة فيما يتعلق بالنُهُج المستخدمة في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وقد طفت على السطح مخاوف عامة تتعلق بسلوك بعض المكلفين بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة، سواء كان ذلك في دورات مجلس حقوق الإنسان أو في مشاورات اللجنة الثالثة. وتشير الدول الأعضاء على نحو متزايد إلى ميل المكلفين بالولايات إلى تجاوز ولاياتهم التي خولهم إياها المجلس، ونتيجة لذلك فإنهم قدموا تقارير لم تلبِّ التوقعات.

وبوتسوانا على اقتناع بأن تلك الملاحظة صحيحة في مدى أنها لا تستبعد أن تكون للدول الأعضاء في بعض الحالات آراء تخالف توصيات المكلفين بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وعلاوة على ذلك، من المهم التأكيد على أن مخاوف الدول الأعضاء في ذلك الصدد لا ينبغي أنْ يُساء فهمها على أنها تقدح في نزاهة واستقلال المكلفين بولايات.

ونظل يساورنا القلق من أن بعض الوفود لا تزال تحاول إدامة هذا السلوك غير المهني بإثارة مسألة استقلال المكلفين بولايات. إن ذلك النهج لن يؤدي إلا إلى تقويض نظام الإجراءات الخاصة، وعمل مجلس حقوق الإنسان، ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة برمته.

ويوصي وفدي بأن ينظر مجلس حقوق الإنسان في إرساء معايير صارمة للسلوك المهني في تنفيذ الولايات في إطار الإجراءات الخاصة بهدف تقليص عدم المهنية. ومن شأن ذلك أن يكفل تعويض المجلس عن وقته وموارده الأخرى، لأن عملية الإجراءات الخاصة ستقدم بالتالي تقارير وتوصيات تخدم مصالح الأطراف المتعددة وليس فقط الأجندة الضيقة لمجموعة صغيرة العدد.

واسمحوا لي بأن اختم بياني بإعادة تأكيد التزام بوتسوانا بدعم عمل المكلفين بالولايات في تصريف ولاياتهم استناداً على اقتناعنا العام بأن عمل مجلس حقوق الإنسان تظل له قيمته بالنسبة لنظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

ونحن إذْ نفعل ذلك تحدونا الثقة في أن تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني، هو إحدى الوسائل لاحترام الطابع الحكومي الدولي لمنظومة الأمم المتحدة والاعتراف بمسؤولية الدول الأعضاء عن تنفيذ واجباتها.

وباعتبار مجلس حقوق الإنسان جهة حارسة لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، فإن الولاية التي يتعين عليه الوفاء بها مهمة للغاية. والتوقعات في هذا الخصوص عالية. ويظل العبء واقعاً على عاتقنا جميعاً في أن نكفل أن المُثُل التي تضمنها القرار المؤسِّس للمجلس ٦٠/٢٥١ الصادر عن الجمعية العامة وإطار البناء المؤسسي الوارد في قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١، ستجد التنفيذ الكامل بوسائل من بينها عملية الاستعراض الجارية.

السيد إرازوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أرحب بالاستهلال الذي قدّمه اليوم رئيس مجلس حقوق الإنسان أمام الجمعية، كما أرحب بتقريري المجلس المهمين والشاملين (A/65/53 و Add.1).

إن تعزيز واحترام حقوق الإنسان هو إحدى الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وإحدى الركائز الرئيسية لسياسة شيلي الخارجية. ولذلك، اضطلعت شيلي بدور بارز في

المشاورات التي أفضت إلى إنشاء المجلس. وحين بدأت في نيويورك عملية الاستعراض التي دعا إليها القرار المؤسِّس (القرار ٦٠/٢٥١)، قدمت شيلي دعمها الكامل لمهمة تحسين عمل المجلس. وكانت النتيجة إيجابية بعد هذه السنوات الخمس.

إن شيلي على استعداد للنظر في مسألة ما إذا كانت تشكيلة المجلس هي الأكثر ملاءمة للوفاء بمتطلبات حماية وتعزيز حقوق الإنسان وما إذا كان ينبغي للمجلس أن يكون واحداً من الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، أسوةً بالمجلسين المسؤولين عن السلم والأمن والشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك، من دون الإشارة إلى الأحداث السابقة، تعتقد شيلي أنه يجب تناول عملية نيويورك بمعايير واقعية، ليس لمحاولة إعادة اختراع القرار المؤسِّس للمجلس، بل للقيام بالتعديلات الضرورية لتحسين أدائه وجعله أكثر فعالية في مجال حقوق الإنسان وفي قدرته على التصدي لأي حالات طارئة قد تنشأ في ذلك القطاع.

وتعتقد شيلي أن للمجتمع المدني دوراً أولياً يضطلع به في عملية الاستعراض. وهنا تكتسب الحلقات الدراسية التي عُقدت بمشاركة فاعلة من قِبل ممثلي المجتمع المدني أهميةً بالغة. ونحن على ثقة بأنْ تُعقَد تلك التدريبات في الوقت المناسب في هذا المنتدى.

ومن الأمور التي لها أهمية أساسية لحسن سير المجلس التعاونُ بين الدول الأعضاء. ويمثل ذلك أحد أوجه الاختلاف الأساسية بين المجلس ولجنة حقوق الإنسان السابقة. وتعتقد شيلي أن من الممكن عمل المزيد، بالرغم من الجهود الكثيرة التي بذلها المجلس. ومما لا شك فيه أن الدول الأعضاء، في المقام الأول وفي التحليل النهائي، تتحمل المسؤولية عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان في بلدانها وعن الموافقة على أن تتعاون فيما بينها إنْ دعت الضرورة.

لقد أظهرت السنوات الخمس الأولى من عمر المجلس تقدماً جلياً فيما يتعلق بالطرق التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي تخضع لها جميع الدول الأعضاء. إن تلك عملية عالمية شفافة وشاملة تتفادى المعايير المزدوجة والانتقائية. لقد قدمت شيلي تقريرها هذا العام.

وقد قدم بلدي هذا العام أيضاً تقريره الأول عن تنفيذ الاتفاقية ١٦٩ الصادرة عن منظمة العمل الدولية، وتم تأسيس معهد شيلي لحقوق الإنسان.

وفي ٨ كانون الثاني/ديسمبر، أودعت شيلي، برعاية مجلس حقوق الإنسان، صك تصديقها على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وبتلك الخطوة، ووفقاً للمادة ٣٢ من الاتفاقية، اعترفت شيلي بصلاحية اللجنة لاستقبال الاتصالات والنظر فيها حين تتهم دولة عضو دولة عضو أخرى بعدم مراعاة واجباتها بمقتضى الاتفاقية. وقد أكدت حكومتي دعوتها المفتوحة لمقرري نظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لزيارة بلدنا.

وأخيراً، فيما يتعلق باستعراض مناهج العمل، أود أن ألفت الانتباه إلى الاقتراح الشيلي الأرجنتيني المرفوع في جنيف بهدف تحسين فعالية الإجراءات الخاصة مع الاستمرار في حماية استقلالها. إن التزام شيلي الراسخ بتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها قد وجد التعبير الكامل عنه في دورها كعضو في مجلس حقوق الإنسان، ونحن على ثقة بأننا قادرون على الاستمرار في القيام بذلك في السنوات المقبلة، إنْ قررت ذلك الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أتقدم بالشكر لسعادة السفير

سيهاساك فوانغكيتكيو، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على تقريره المتين الأساس والشامل عن قضايا حقوق الإنسان. ويقدر وفدي تقديرا كبيراً العمل الحقيقي والمخلص لمجلس حقوق الإنسان في طائفة واسعة من قضايا حقوق الإنسان بمشاركة العديد من المجموعات الاجتماعية، فضلاً عن حقوق الإنسان في الحالات الملحة.

وينبغي الاعتراف بأن المجلس قد قام بعمل كبير خلال دورته الرابعة. ويود وفد بلدي أن يشدد على الاستجابة الفورية والشاملة التي تهدف إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان في العديد من حالات الطوارئ والصراعات المسلحة، وكذلك التخفيف من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية.

بادئ ذي بدء، أود أن أتطرق إلى المسائل المتعلقة بالعمل الداخلي للمجلس. ويؤيد وفدي إنشاء الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باستعراض عمل مجلس حقوق الإنسان وأدائه. ويضع الاستعراض المقبل للمنهجية والنهج الاستراتيجية للمجلس على عاتق أعضاء تلك الهيئة مسؤوليات إضافية.

ويؤيد وفدي تماما تزويد الفريق العامل بالموارد والتسهيلات اللازمة لكي يتمكن من تنفيذ ولايته. وفي ذلك الصدد، تتوقع كازاخستان من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، كالمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن يشاركوا مشاركة كاملة في عملية الاستعراض، بما في ذلك من خلال طرح أفكارهم واهتماماتهم بالأنشطة المقبلة في الولاية المستكملة. ويتطلع وفدي إلى النظر في الوثيقة النهائية للفريق العامل التي ستتم صياغتها في جنيف.

كذلك تعرب كازاخستان عن تأييدها للولايات المنشأة حديثا المناطة بالمقرر الخاص المعني بالحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والفريق العامل المعني بالقضاء على التمييز ضد المرأة قانونا وممارسةً. ونعتقد أن من شأن تلك الولايات سد الفجوة القائمة بين الالتزامات المتفق عليها دوليا وتنفيذها في الميدان. وفي الوقت نفسه، ووفقا لمدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات، تدعو كازاخستان إلى أن تظل الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ملتزمة بممارسة مهامها وفقا لإطار ولايتها. وسيجنب ذلك الازدواجية والانحراف عن الولايات.

ويعترف بلدي تماما بسلطة ممثلي الأمم المتحدة وآلياتها في مجال حقوق الإنسان بوصفها أدوات فعالة يتم من خلالها تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية ويؤيد تلك السلطة والآليات. إن كازاخستان إذ تؤكد استعدادها لتعزيز ومواصلة التعاون الشفاف والبناء مع جميع الشركاء، فإنها وجهت دعوة مفتوحة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

بفضل تصديق حكومتنا على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تتوفر لمواطني كازاخستان الفرصة للجوء إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الانتهاكات المزعومة للحقوق المدنية والسياسية. وفي ذلك المجال، اتخذت كازاخستان أيضا تدابير لتحسين الآليات الوطنية المتاحة لحماية حقوق الإنسان من أجل معالجة العدد الكبير من الشكاوى قبل إرسالها إلى المؤسسة الدولية لحماية حقوق الإنسان، وبالتالي معالجة نداءات المواطنين وشكاواهم داخل البلد. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بذلت كازاخستان الجهود الرامية إلى تحسين القانون الوطني المعنون ”القانون المتعلق بإجراء التحقيق في طعون الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين“ وإلى تعزيز فعالية نظر الهيئات التنفيذية والقضائية المحلية في طعون المواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن كازاخستان قدمت بنجاح، في دورة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري المعقودة في الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس ٢٠١٠، تقريريها الوطنيين المجمعين الرابع والخامس عن تنفيذ أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، نظرت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في التقرير الوطني الثاني لكازاخستان عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إلى جانب تقرير ظل قدمته المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.

وفي الملاحظات الختامية التي أبدتها لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب استنادا إلى التقرير الثاني لكازاخستان وتقرير الظل، قدمت اللجنة أكثر من ٢٠ توصية بشأن الجوانب التشريعية والمؤسسية والإجرائية لمنع التعذيب ومكافحته بفعالية. ورحب مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالمعلومات التي قدمها ممثل حكومة بلدي بشأن التدابير التي اتخذها بلدي لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

كما صدقت كازاخستان على مجموعة من الوثائق الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان. إن كازاخستان إذ تسعى إلى مواءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية، فإنها وقعت على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصدقت على اتفاقية لاهاي بشأن حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي. من أجل تحسين آليات حماية حقوق الإنسان، تم اعتماد خطة عمل وطنية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ والخطوط العريضة للسياسات القانونية للدولة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠.

تشيد كازاخستان بالأنشطة البناءة لمجلس حقوق الإنسان. وإدراكا من كازاخستان للبعد الإنساني كدعامة لأي مجتمع مستقر، قدمت ترشيحها لعضوية تلك الهيئة القائمة على الميثاق للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وإذا تم انتخابها، تتعهد كازاخستان بزيادة تعزيز مصداقية مجلس حقوق الإنسان وفعاليته، وبتعزيز قدرة الاستعراض الدوري الشامل، الذي شهدت كازاخستان بنجاح لأول دوراته في شباط/فبراير الماضي. وتعتزم حكومتي بذل كل جهد من أجل التنفيذ الكامل لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل التي اقترحتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء أود أن أثني على العمل الرائع الذي قام به مجلس حقوق الإنسان هذا العام، وأن أعرب عن تقدير وفد بلدي الخالص إلى رئيس المجلس، سعادة السفير سيهاساك فوانغكيتكييو على جودة تقريره.

بفضل الجهود المشتركة لأعضاء مجلس حقوق الإنسان والمجتمع الدولي بأسره، فإن المجلس، بعد فترة لا تتجاوز خمس سنوات من إنشائه، يبعث بإشارات إيجابية تدل على قدرته على تحقيق توقعات أعضائه عن طريق تحسين أساليب عمله باستمرار لجعل نفسه أكثر كفاءة. وفي الواقع فإن القرارات والمقررات الهامة التي اتخذها المجلس خلال دورته العادية الخامسة عشرة لا تبين بوضوح التقدم الذي أحرزه المجلس فحسب، ولكنها تجسد ديناميته أيضا.

علاوة على ذلك، وفي سياق تلك الدينامية الإيجابية، تجدر الإشارة إلى أنه أنشئ خلال الدورة الأخيرة للمجلس فريق الخبراء العامل لدراسة مسألة التمييز ضد المرأة قانونا وممارسة، مما سيساعد بالتأكيد، من خلال توصياته، على

مواصلة تعزيز حقوق المرأة. وذلك معلم بالغ الأهمية، ينبغي لنا أن ننوه ونرحب في أعقابه بتعيين المقرر الخاص المعني بالحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، الذي من المحتمل أن يعزز تفاؤلنا بشأن مستقبل مجلس حقوق الإنسان.

وتبين هذه النتائج وغيرها من النتائج الكثيرة التي سبقتها – إذا كان لا يزال هناك أي حاجة إلى ذلك – أن مجلس حقوق الإنسان يسير بعد مجرد سنوات قليلة على الطريق الصحيح لتوفير الاستجابات الملائمة للحالات التي تحتاج إلى اهتمامه. ومع ذلك، ينبغي للتطورات الإيجابية، التي تبعث على الآمال وتثير التوقعات، بدلا من أن تجعلنا ننظر بعين الرضا إلى ما حققناه من مكاسب، أن تشجعنا على مضاعفة جهودنا لتعزيز المجلس وتحسين أدائه، حيثما كان ذلك ضروريا.

من ذلك المنطلق، ولئن كان مجلس حقوق الإنسان يواصل عمله من أجل تعزيز الحوار واحترام التنوع الثقافي وزيادة الوعي بحقوق الإنسان، فإنه ينبغي أن يركز أكثر على مختلف الجوانب المتصلة بالحق في التنمية، بما في ذلك مسألة مكافحة الفقر، الذي يمثل عقبة يواجهها جزء كبير من الإنسانية.

ونحن مقتنعون بأن احترام جميع حقوق الإنسان بدون تمييز، بما في ذلك الحق في التنمية، يمثل أحد الضمانات الرئيسية لتحقيق السلام والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي. ولذلك السبب يعتقد وفدي أنه ينبغي للمجلس زيادة التركيز على مسائل من قبيل تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية على إعمال حقوق الإنسان. ومن شأن ذلك أن يمكن المجلس من تركيز عمله على نحو أوثق على الحقائق اليومية في جميع أنحاء العالم.

وسبب آخر يبعث على ارتياح وفدي وارتياح العديد من الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية هو، بدون أي شك، إنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي وصفها الأمين العام بأنها صفحة جديدة في تعزيز حقوق الإنسان والتأكيد على عالمية تلك الحقوق.

بعد أن استعرضت تلك الآلية أكثر من ١٢٠ بلدا، أكدت حدسنا بأنه بتجميع جهودنا، من الممكن إجراء حوار موضوعي وبناء وشفاف فيما بين مختلف الجهات الفاعلة من شأنه أن يساعد على تعزيز مصداقية مجلس حقوق الإنسان. وقد بيّن الاستعراض الدوري الشامل أنه من الممكن النظر في مسألة حقوق الإنسان بإتباع نهج نزيه وخال من أي تسييس.

ولكن لن يتم قياس قدرة تلك الآلية على الإسهام بفعالية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلا من خلال تنفيذ التوصيات التي تقدمها. ومن مسؤوليتنا المشتركة العمل من أجل إنجاح ذلك المسعى، الذي سيجعل من الممكن كفالة حماية أفضل لحقوق الإنسان والمحافظة على كرامة الإنسان.

ستستمر السنغال، كما فعلت في الماضي، في السعي إلى تعزيز أسس الحوار الصريح والبناء في إطار المجلس ليس للمحافظة على إنجازات مجلس حقوق الإنسان وتعزيزها فحسب، وإنما أيضا لإعادة تأكيد التزامها بمبادئ العالمية والترابط وعدم الانتقائية وعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة.

وفقا لأحكام الفقرة ١٦ من القرار ٢٥١/٦٠، سنجري، خلال الدورة الحالية، استعراضا لسير عمل تلك الهيئة، التي من شأن توسيعها ضمان تمثيل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسيبين الاجتماع الأول للفريق العامل المعني باستعراض عمل مجلس حقوق الإنسان الذي عقد في جنيف الأسبوع الماضي، أنه على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها الهيئة الجديدة، فإن بعض العيوب

التي ورثتها من لجنة حقوق الإنسان السابقة تعيق عملها على نحو سلس.

وبالتالي، وبالنسبة لنا، يجب أن تتيح عملية الاستعراض الفرصة لإجراء تقييم صريح لعمل مجلس حقوق الإنسان من أجل إجراء التغييرات الضرورية التي تمكنه من التصدي بشكل أفضل للتحديات التي يجب أن نتصدى لها في مجال حقوق الإنسان.

يعرب وفد بلدي عن استعداده لتقديم دعمه وتعاونه للميسرين المشاركين اللذين عينهما رئيس الجمعية العامة لإجراء هذه العملية. ونود، في ذلك الصدد، أن نعرب عن خالص التهاني والتمنيات بالنجاح للممثلين الدائمين للمغرب وليختنشتاين.

السيد واكسمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أخاطب هذا الجمع بشعور من الجزع وخيبة الأمل إذ ننظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/65/53 و Add.1) الذي صدر مؤخرا. وفقا للصكوك التي تأسس بموجبها المجلس – وهو أحد أبرز هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان – مطلوب من المجلس تسيير أعماله على أساس مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية بدون تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة ومنصفة. ولذلك، من المؤسف أن مجلس حقوق الإنسان لم ينهض بمسؤوليته وخرق مبادئه التأسيسية مرارا وتكرارا بغض الطرف عن أسوأ انتهاكات لحقوق الإنسان التي يتم ارتكابها في جميع أنحاء العالم، وهو في الوقت نفسه يركز على إسرائيل كما يحلو له وبهوس.

ويبين تقرير اليوم وسلسلة مشاريع القرارات التي يتضمنها مدى ابتعاد مجلس حقوق الإنسان عن تلك المبادئ التأسيسية. وتم استغلال هذا المنتدى مرة أخرى لخدمة أكثر الدوافع السياسية استهتارا. ومرة أخرى، فقد فشل المجلس في الارتقاء إلى مستوى المسؤولية عن التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بينما في الوقت نفسه يسعى لجدول أعمال ضيق ومسيّس.

وتؤكد أي دراسة موضوعية لآخر تقرير للمجلس بأنه متحيز ضد إسرائيل. إن حوالي نصف القرارات الخاصة ببلدان محددة التي ترد في التقرير ولا تتعامل مع المساعدة التقنية تستهدف إسرائيل حصرا. وهذا مثال صارخ على الانحياز المؤسسي العميق للمجلس. علاوة على ذلك، ومنذ إنشاء المجلس، اتخذت ١٢ دورة من أصل ١٥ دورة عادية عقدها المجلس قرارات من جانب واحد لإدانة إسرائيل وتم تكريس ست من الدورات الاستثنائية الـ ١٣ للمجلس لاستهداف بلدي تحديدا.

أود أن أشير أيضا إلى أن البند ٧ من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان هو البند الدائم الوحيد المعني بالحالة في بلد معين، وهو يخصه بالذكر من بين جميع البلدان الأخرى البالغ عددها ١٩١. وتناقض هذه الحقيقة تناقضا ملحوظا المفاهيم الأساسية للنزاهة والحياد وتتعارض مع نص وروح صك المجلس التأسيسي، الذي يتجسد في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.

وتجلى الطابع المسيس لذلك المجلس مرة أخرى في استجابته لحادث ٣١ أيار/مايو الذي انطوى على سفن متجهة إلى قطاع غزة. ووجد المجلس أنه من المناسب اتخاذ القرار ١/١٤ الذي يدين إسرائيل بعد فترة لا تزيد على يومين من ذلك الحادث، بدون الحصول على أية معلومات وقائعية قابلة للتحقق منها بشأن ما حدث فعلا. ويجسد تقرير المجلس (A/HRC/15/21) عن ذلك الحادث روح الجهل المتعمد نفسها، مما يجعل من الواضح أن المجلس يفضل تكريس لغة تحريضية وأجندة مسيسة بدلا من السعي إلى الحقيقة.

إن الطريقة المتحيزة التي تعامل بها مجلس حقوق الإنسان مع ذلك الحادث غير مقبولة بكل بساطة. وفي المقابل، يجري في إسرائيل حتى ونحن نتكلم تحقيق موضوعي وشامل ومستقل في الحادث. علاوة على ذلك، وافقت إسرائيل على المشاركة في فريق الأمين العام للتحقيق في هذه المسألة وسنتبادل نتائج التحقيق الداخلي مع خبراء الفريق.

ومرارا وتكرارا بينت إسرائيل، وهي مثال حي على الديمقراطية مع مجتمع مدني فعال وقضاء مستقل يحظى بالاحترام على الصعيد الدولي،، التزامها القوي بالدخول في حوار صريح ومهني في مختلف منتديات الأمم المتحدة، بما في ذلك أمام الاستعراض الدوري الشامل للمجلس ومقرريه الخاصين. ومع ذلك، لا يمكن للمرء أن يقبل بهذا التقرير المضلل.

ويطالب عدد كبير جدا من ضحايا حقوق الإنسان حول العالم بالاستماع لمحنتهم. وفي كثير من الأحيان، يبقى مجلس حقوق الإنسان صامتا. ولكن ينبغي ألا يكون ذلك مفاجئا، نظرا لأن بعض أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم هم أعضاء في المجلس، وكثيرا ما يملون مجريات أعماله.

إن مجلس حقوق الإنسان بالإخفاق في الوفاء بولايته الأساسية، فإنه لا يقوض شرعيته فحسب، ولكن قدرة الأمم المتحدة على تعزيز فعالية وحماية القيم التي تأسست عليها أيضا.

السيد بارتون (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نشترك مع زملائنا الأعضاء في الترحيب برئيس مجلس حقوق الإنسان، ونشكره على التقرير عن أنشطة المجلس خلال السنة الماضية (A/65/53 و Add.1)، وهو التقرير الأول خلال عضوية الولايات المتحدة في المجلس.

إن التقرير المعروض علينا انعكاس لأوجه قوة المجلس ونقاط ضعفه. وخلال السنة الماضية، كنا فخورين بالاشتراك في العديد من قرارات المجلس، ولا سيما القرارات التي تضع إجراءات خاصة لحرية تكوين الجمعيات، ومكافحة التمييز ضد المرأة، وكذلك فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، والعنف ضد المرأة، والاتجار بالأشخاص، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وحماية حقوق الإنسان للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز. كما شجعتنا عدة حالات حيث عملت معا جهات فاعلة أقاليمية لمعالجة مشاكل تتعلق بحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، كان من دواعي سرورنا الاشتراك في اتخاذ العديد من القرارات التي تدعو إلى الاهتمام بحالات حقوق الإنسان في بلدان محددة، وكان آخرها بتجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان. وستساعد تلك القرارات على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء العالم، وهي تقف أمثلة على ما يمكننا تحقيقه عندما نعمل معا.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بخيبة أمل بسبب النهج غير المتوازن والمنحاز الذي يتبعه المجلس حيال حالة حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وينبغي للمجلس أن يتعامل مع جميع البلدان بطريقة غير منحازة. وكما يشير التقرير، فقد أصدر المجلس في السنة الماضية قرارات متعددة تستهدف إسرائيل. إن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تؤيد وهي لا تؤيد تلك القرارات لأسباب كثيرة، لأنها تمثل إلى حد كبير محاولة لنزع الشرعية عن حكومة إسرائيل ولا تأتي على أي ذكر للانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي التي ترتكبها حركة حماس عمدا.

ويتضح ذلك الانحياز المستمر أكثر في قرار المجلس المتسرع بإنشاء بعثة لتقصي الحقائق مع ولاية معيبة للتحقيق في الحادث المأساوي الذي وقع على متن السفن التي كانت متجهة إلى غزة في أواخر أيار/مايو وقرار المجلس بمتابعة تقرير

بعثة تقصي الحقائق. ونحن نعارض أيضا توصية القرار بالمتابعة بأن تنظر الجمعية العامة في تقرير بعثة تقصي الحقائق (A/HRC/15/21)، التي هي نفسها لم توص بمزيد من الإجراءات من جانب الأمم المتحدة. ونحن نثني على مبادرة الأمين العام البناءة لإنشاء لجنة تتلقى وتستعرض نتائج التحقيقات التي تقوم بها إسرائيل وتركيا، ونحن نرحب بروح التعاون التي تمثلها تلك المبادرة. وما زلنا ننظر إلى تلك اللجنة باعتبارها الطريقة الأساسية لاستعراض المجتمع الدولي للحادث.

عندما انضممنا إلى المجلس في العام الماضي، كنا مستعدين لتأييد الإجراءات التي يقوم بها المجلس بشكل جيد، ولكننا وعدنا أيضا بمعارضة العادات القديمة التي تقوض فعاليته وولايته. وبتلك الروح فإننا سنشارك بفعالية في استعراض عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى تحسين آليات المجلس وإجراءات عمله، نحن نتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتعزيز استجابة المجلس للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان أينما وجدت، ووضع أساليب العمل لتحسين تنفيذ المعايير الحالية للحصول على عضوية المجلس، وتعزيز استقلالية المعهود إليهم بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

وسيظل عملنا في المجلس يسترشد بالتزام الولايات المتحدة الثابت والمستمر بحقوق الإنسان والمبادئ الأربعة التي اعتنقناها عندما شغلنا مقعدنا في المجلس وهي: عالمية حقوق الإنسان، والحوار بين الأمم والشعوب، والمشاركة القائمة على المبادئ، والإخلاص للحقيقة. وسنواصل العمل مع زملائنا أعضاء المجلس لتعزيز عمل المجلس من أجل أداء مهمته وتحقيق التطلعات والمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.